التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

النظام الحالي في تونس هو السلالة الجديدة من فيروس النظام السابق

التوجهات الرأسمالية للبنك الدولي من أسباب شقاء البلاد والعباد

التحرير — الأحد 19 جمادى الأولى 1442هـ الموافق لـ 3 جانفي 2021 م العدد 323 الثمن 700م — التحرير

الحوار الوطني:
طاولة الفاشلين والمرتهنين للتجمّلِ بالكذب من جديد

أمريكا تتعرض لهجوم سيبراني غير مسبوق
هل هذه نذر حرب باردة؟

ثمانية مفاهيم خطيرة يجب التّصدي لها في اتفاقية إسطنبول

كلمة العدد

الحوار الوطني..
طاولة الفاشلين والمرتهنين للتجَمّلِ بالكذب من جديد

أي رجاء ينتظره عاقل بعد اليوم من منظومة سياسية يعترف رأس النظام فيها بأنها «هي نفسها لم تتغير وهي كجائحة كورونا تطورت وأنتجت سلالة جديدة»؟ يأتي إقرار قيس سعيد واعترافه هذا، بهذه الطامة، في مناسبة كان يفترض في عُرف زمنهم السياسي هذا أن تكون مناسبة بارقة أمل وقبضة نور تُهدى إلى أسرى يرنون إلى ساعة فرج وانعتاق على يد من انتخبوه

تشي غربة رئيس الدولة بين هذه المنظومة السياسية والتي عبر عنها بكونه صار «يشعر أنه من كوكب آخر حين استمع إلى المغالطات والافتراءات ومع ذلك بقي صامدا بالرغم من الشعور المستمر بالألم وازدياد الوضع تعقيدا مع التلاسن وأحداث العنف في قصر باردو عن عدم إدراك وتقدير لعبقريته السياسية فضاعت بين «جَهَلةٍ « ومتآمرين وتعطلت مبادراته السياسية الكفيلة بإخراج البلاد من أزمتها والوصول بها إلى بر الأمان

فلولا أن الصلاحيات السياسية التي منحه إياها النظام السياسي المعتمد دستوريا كانت قاصرة فأعاقته عن تقديم مبادراته التشريعية، لكانت مبادرته المبشرة بإنشاء مؤسسة «فداء» الخاصة بعائلات الشهداء والجرحى من العسكريين والأمنيين وعائلات جرحى الثورة أو المبادرة التشريعية الأخرى المتعلقة بالصلح الجزائي كفيلة بالقضاء على أوجاع التونسيين وآلامهم ولكفتهم همومهم ولبوأتهم مكانة تليق بهم بين الأمم الرائدة بل ولهيأتهم للقيادة الحضارية لإنسان اليوم.

أيّ ذنب اقترفه أهل تونس حتى ابتلوا بهذا البلاء، فصار انشاء مؤسسة لرعاية فصيل من الناس بينهم، عجزت ديمقراطية مغتصبي سلطتهم أن تجد لهم كفالة، دليلا على خصم سياسي أو حجة يتبجح بها مدعيها ويتطاول بها سياسيا على خصومه، وحلا لثورة أطلقها شعب يبحث عن طريق الخلاص من عبء نظام فرض عليه.

ولتكتمل فصول الملهاة التي تدار أمام أعين الأهل في تونس، تتنادى الطبقة السياسية مرة أخرى وبعد عشر سنوات من الخيبات، الى ما يسمى بالحوار الوطني والذي أعطي للاتحاد العام التونسي للشغل، نفخا للروح فيه من جديد، مهمة أداء هذا الدور، وهو الهيكل الذي لم يعد هناك مبرر لوجوده في حياة الناس، ليضيف قيس سعيد لهذه «الخلطة السمجة» ضرورة إشراك الشباب، «حتى لا يكون كما الحوارات السابقة ويكون حوارا وطنيا والمشاركة تكون فعلية في صياغة الحلول»، وعلى هذا يكون قيس سعيد قد حقق بزجّه بالشباب في مهزلة الحوار الوطني قد أقام الدليل على أنه أنجز مشروعه في الديمقراطية المباشرة والتمثيل الشعبي بديلا عن التمثيل النسبي ويكون بذلك قد وفر كل أسباب «تصحيح مسار الثورة التي تم الانحراف بها عن مسارها الحقيقي الذي حدده الشعب منذ عشر سنوات» ألا وهو الشغل والحرية والكرامة الوطنية» ، ليردفه رئيس البرلمان، راشد الغنوشي، بشرط أن تكون المشاركة الشبابية من منتسبي الهياكل والمنظمات الناشطة والفاعلة على الساحة على غرار هياكل الشباب الطلابي - «كالاتحاد العام التونسي للطلبة مثلا» - وغيرها من المنظمات النشطة، بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوّة من هذا الحوار». وهكذا تكتمل دورة نقاهة الحياة السياسية في تونس حين يصدع الاتحاد الموقّر - بوصفه أكبر قوة في البلاد - الأذان بحتمية اجراء الحوار الوطني فيستجيب الفرقاء للنداء ويُشغل الجميع بترتيب انعقاده وظروفه والعناصر المشاركة فيه، على حقيقة البحث في معضلة أهل تونس الوجودية، بعد أن تمت الموافقة على اتفاقية تأسيس شراكة بين الجمهورية التونسية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وملاحقها، المُوقعة بلندن في 4 أكتوبر 2019، دون أن يعلم أحد أبوابها وفصولها، ولكن نعلم أهدافها، فقد ضمنت بريطانيا بهذه الاتفاقية استفادة، شركاتها والمستهلكين (هكذا)، من استمرارية دخول أسواق البلدين بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، وتوفر لها هذه الاتفاقية مزايا تجارية من بينها تجارة المنتجات الصناعية بدون رسوم جمركية، إلى جانب تحرير التجارة في المنتجات الزراعية والمواد الغذائية الزراعية والمنتجات السمكية، لتكون تونس ومختلف طاقاتها، رافدا من الروافد التي هيأتها لموقعها في السياسة الدولية بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي. **ففيما حواركم وقد انكشف تذاكيكم؟**

إلا أننا نخاطبكم ونخاطب فيكم إسلامكم، ونحن نرى استسلامكم لمبدإ فصل الدين عن الحياة، وتسليمكم به، وهو ليس عبقرية منكم وانما هو نبت نكد نشأ في غير أرضنا ليعالج ورما لم ينبت في جسمنا، «الحق الإلاهي» الذي تمثله كنيستهم، فعولج عند أهله بسرطان أخبث منه، فصل الدين عن الحياة، فسُلبت السلطة و»مقام الربوبية « من طبقة رجال الدين والملوك وأسندت إلى الآلهة الجدد، البورجوازيون ، فطالنا رجسُهم، وتسعون اليوم لتثبيته فينا، مع اليقين الجازم أنه لن يجد بيننا مستقرا ولن تقبل به أمتنا...

ها إنكم أضعتم على الناس عشر سنوات تشرَّبت فيها أعناقُهم إلى يوم العز والمنعة فلم ينالها منكم إلا الجحود والعقوق، وأمامَكم، دولتكم دولة الإسلام الأولى، وقد كفتها ست سنوات لأخذ المبادرة السياسية إقليميا من دار الندوة، بصلح الحديبية، وأن تفرض وجودها في الموقف الدولي بإرساله صلى الله عليه وسلم رسائله إلى ملوك الأرض، في حين عجزتم عن رعاية من استأثرتم دونهم بلعاعة من الدنيا أبقاها لكم خسة من رضيتم أن تتخذوه لكم سيدا.

فالعقبة الكؤود اليوم ليس في غياب الحوار ولا إجراؤه، إذ لا ينفع الدليل مع من لا عقل له، إلا إذا حدد أمرين لازمين لإنسانيته:

1 ـ المرتكز الفكري الذي تُبنى على أساسه عقول الناس، وعلى أساسه تُهذب مشاعرهم، وليس ذلك إلا لعقيدة «لا إله إلا الله محمد رسول الله» فليس في سواها خير.

2 ـ الغاية التي تُراد من الناس، فتُفتح بصائرهم عليها فيتخذونها قضية لهم.

إن أهل تونس ليسوا أنعاما تُرتادُ بها المراعي فيُضيّقُ أفقُهم بحقوق هي لهم بداهة، بل هم كرام أعزاء أكرمهم رب العزة مع إخوانهم في الإيمان بحمل رسالته إلى خلقه، والسعي الى نوال رضوانه.

أ. عبد الرؤوف العامري

النظام الحالي في تونس هو السلالة الجديدة من فيروس النظام السابق

م. وسام الأطرش

خلال كلمته بمناسبة رأس السنة الميلادية، قال رئيس الدولة قيس سعيد إن سنة 2020 لم تكن عادية على جميع المستويات في تونس وفي سائر دول العالم.

ثم لم يلبث إلا أن عاد سريعا ليصور نفسه ضحية مؤامرة كونية كما دأب على ذلك منذ وصوله إلى سدة الحكم، معتبرا أن «من يتهيأ أنه قادر على المغالطة بل حتى مجرد التأثير من اي موقع كان فإنه كمن يلهث وراء السراب»، متابعا « كان الألم شديدا لأن المنظومة ما تزال تشتغل كما كانت منذ عقود من نفس السلالة، كهذه الجائحة التي تطورت وأفرزت سلالة من نفس الجنس الأول (في إشارة إلى فيروس كورونا) واليوم نحن بحاجة إلى لقاح من صنف جديد لكن غير مستورد يعيد للثورة وهجها ولتونس ومؤسساتها وعافيتها عبر تصور يقوم على تحقيق الاهداف التي سقط من اجلها الشهداء».

أزمة نظـــام

هذه هي خلاصة كلمة الرئيس الذي لا يزال من خلال خطاباته المتكلفة ونبراته المصطنعة إقناع جمهور المستمعين بأنه جاء من رحم الثورة وأنه يعمل على تحقيق أهدافها، حفاظا على رصيده «الثورجي» المتآكل، فقط من أجل شد انتباه الغافلين وتعليق آمالهم على سراب الشعبوية المفرطة، في الوقت الذي تعمل فيه المنظومة على استعادة أنفاسها ولملمة شتات «الدولة» الوطنية الضيقة بمفهومها الجاهلي المناقض لما جاء به الإسلام، ونظامها الجمهوري العلماني المتآكل الذي يكرس فصل الدين عن حياة الناس، ويبني مزيدا من المستوطنات التشريعية الرأسمالية على أرض الزيتونة، بما يمكن الاستعمار من إحكام قبضته على البلاد والعباد.

ورغم أن سياق كلام الرئيس كان يريد أن يؤكد على حيوية مؤسسات الدولة، وعلى سلامة المنظومة الحالية ممن يتربص بها (على حد رأيه)، فإن استعماله لمعجم الوباء جعله يسقط في فخ أعماله وأقواله، حيث شبّه المنظومة الحالية بالجائحة التي أفرزت سلالة من نفس الجنس الأول، وهو تشبيه يؤكد أن المنظومة هي أشبه بالجائحة، بل يعكس مستوى الحالة المرضية التي تعيشه المنظومة نفسها، والتي برزت حتى من خلال خطاب الرئيس الذي زعم أن لديه العلاج باقتراحه لقاحا من صنف جديد، ولكنّه يؤكد لشعبه تأكيدا إضافيا بأن النظام الحالي في تونس هو السلالة الجديدة من فيروس النظام السابق.

ومع أن أزمة النظام التي نعيشها اليوم تتجاوز شخص الرئيس تجاوزا كليّا، إلا أن «سيادة» الرئيس مصرّ كل الإصرار على مزيد شرح الحالة المرضية وربطها بشخصه، حيث اشتكى خلال نفس الكلمة ممن جعله يشعر بكونه يعيش في كوكب آخر، في إشارة إلى حالة «التوحدّ» السياسي التي يعيشها ساكن قرطاج...

إن الأزمة التي يعيشها عالم اليوم، هي أزمة حضارية بامتياز، وهي أزمة عالمية مرتبطة أساسا بالنظام الرأسمالي المتحكم في الموقف الدولي والعلاقات الدولية، ولا عجب أن تلقي بظلها على بلاد العالم الإسلامي ومنها تونس، لأن الفساد من متلازمات انتشار الرأسمالية التي تتهيأ لمرحلة أشد وقاحة ووحشية من سابقتها، والمرور بالشعوب من عهد الاستعمار إلى عهد الاستعباد.

ولذلك من الحمق والغباء السياسي بمكان، أن يعتبرها البعض أزمة محليّة تستوجب حلّا وطنيّا، لأن الوطنيّة نفسها هي وصفة استعمارية مسمومة تُؤبد الحالة المرضية التي تعيشها أمة الإسلام بشكل استثنائي منذ سقوط دولة الخلافة سنة 1924، فضلا على أن المطالبة بحلّ وطني وحوار وطني هي حلول مستهلكة عفا عليها الزّمن، ولا تشبع جوعة أمة تتوق إلى الوحدة والرفعة والعزة والكرامة أكثر من أي وقت مضى...

إن الحكّام الذين تخيّرهم الغرب للتعامل معهم في مرحلة ما بعد الثورات، هم من جنس المنظومة السابقة، بل هم أشد مكرا وجرما وخيانة لدماء الشهداء، فهم لا يفقهون معنى «لا ينفع العقّار فيما أفسده الدّهر» ولم يبلغهم بأن «لكل داء دواء يستطبّ به إلا الحماقة أعيت من يداويها»...

ما كشفه عام الوبـاء

ولذلك، جاء «عام الوباء» (2020) ليبرز هذه الحقيقة للشعوب، بل ليبرز لقادة الأمة ومن يعملون لإعادة نهضتها ما هو أهم بكثير من واقع حكام العجز السياسي والتمسح على أعتاب المسؤولين الكبار... إنها أزمة الرأسمالية العالمية التي يتألم بألمها هؤلاء الحكام الجدد.

إن الغرب يعيش اليوم، على وقع أزمة تهدد وجوده، وتعصف لا بمنظومته الفكرية المفلسة فحسب، بل بكامل منظومته السياسية والاقتصادية، في الوقت الذي عاش فيه عشرية مليئة بالأحداث الأليمة (بالنسبة إليه) بداية من تونس منطلق شرارة الثورات ومرورا بليبيا والجزائر ومصر واليمن والعراق ولبنان والسودان ووصولا إلى سوريا التي شيّبت رأس أوباما، ولا يزال الغرب وعلى رأسه أمريكا غارقا في مستنقعات صناعة وتصدير الإرهاب ودعم الأنظمة القمعية على غرار النظامين السوري والمصري، في الوقت الذي تتشدق فيه كبرى دول الغرب بالحرية التي ينشرونها على وقع طلقات الرصاص والعبوات الناسفة والبراميل المتفجرة، والديمقراطية التي تجري من تحتها أنهار من الدماء، ليؤسسوا لأشد فترات الملك الجبري دموية ووحشية في بلادنا.

إن هذا الغرب، صار يدرك أن السحر سينقلب قريبا على الساحر، وأنه صار وقت حسابه على كل جرائمه بداية من حقبة الاستعمار والإطاحة بكيان الدولة الإسلامية وإلى يوم الناس هذا. ولذلك خيّر اللعب بآخر أوراقه، وكشف جميع عملائه من الموالين لكيان المسخ يهود، ومن يدري ما ستكون عليه القائمة النهائية. ومع ذلك، نجده عاجزا فعلا على إيجاد حلّ لأزماته المتعاقبة، بل كلّ ما فعله تحت غطاء الكورونا، ليس إلا محاولة لكبح جماح الأمة وتكبيل نشاطها وقطع صلواتها، وتعطيل سير عجلة التاريخ باتجاه تحررها النهائي من الاستعمار، واضعا أمامها كل المكبلات والعراقيل، طامعا في أن ينسيها بأنها أمة نصر وشهادة، مستغلا تلك الدساتير الملغومة والقوانين الرأسمالية المشؤومة التي تفرخ سلالات لا متناهية من فيروس الفساد التشريعي المعرض عن شرع الله وعن نظامه الربّاني، فتنبعث الجائحة من داخل المستنقعات البرلمانية ويعمّ وباءُ الرأسمالية بروائحه الكريهة كل الأرجاء والأركان مخلفا الشقاء والخراب والدمار الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، تصديقا لقوله سبحانه: «**ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**». سورة الروم – الآية 41.

ذلك أن الغرب الرأسمالي ظلّ مراوحا مكانه منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، ولم تنجح كذبة «الارهاب» التي افتعلتها وروّجت لها أمريكا في الحد من تنامي وانتشار الإسلام بوصفه البديل الحضاري المنقذ من جحيم الرأسمالية المعاصرة، ولا افتعال نسخة مشوهة من الخلافة لصرف الأذهان عن الخلافة الراشدة الموعودة، ويكفي لفهم حقيقة وصول الغرب إلى طريق مسدود التمعن في مسايرة كل دول الغرب لأمريكا وعجزهم الواضح عن الخروج عن سقف أحلافها ومنظماتها أو حتى مجرد التفكير في إنشاء منظمات دولية بديلة عما جادت به قريحة الأمريكان، باستثناء بعض المحاولات المحتشمة أو الفاشلة. فكيف ينتظر أن يكون الحلّ في الإقبال على النظام الجمهوري العلماني الذي صنع على أعين الغرب، وطوّر سلالته الجديدة في مرحلة ما بعد الثورات للحفاظ على مصالحه؟؟؟ أمن أجل هذا الدور جيء بقيس سعيد؟

الدواء الناجع للبشرية

إن الخلافة اليوم، هي الدواء الكافي والبلسم الشافي، لجراح الأمة ولكل الأمراض والأسقام التي ابتليت بها نتاج تطبيق الرأسمالية عليها، واستيراد كل الحلول المعرضة عن شرع الله خالق الكون والإنسان والحياة، بل هي المخلص للبشرية جمعاء من ضنك الرأسمالية وشقائها واستعبادها لبني الإنسان.

وإذا كانَ مِنْ بينِ المسلمينَ مَنْ لا يزالُ يظنُّ الخلافةَ بعيدةَ المنالِ والتحقُّقِ، ولم يدركِ التحوُّلَ الذي حصلَ للأمةِ بجميعِ قِطاعاتِها وتأثُّرَها بفكرةِ الخلافةِ، فَلْيَرْقُبْ تصريحاتِ وتحذيراتِ قادةِ الغربِ من قيامِ الخلافةِ، وليعد إلى تقريرِ مجلسِ الشيوخِ الفرنسي الأخيرِ الذي دفع ماكرون إلى المواجهة المباشرة مع الإسلام ونبيّ الإسلام بدعوى حريّة التعبير، ليُواجه بالردّ والصدّ ويتكبدّ خسائر اقتصادية فادحة. هذا دون أن يكون للمسلمين دولة توقف أمثال هذا المتعجرف (الذي قبّل قيس سعيد كتفيه) عند حدّه.

قادة الغرب، يُراقبونَ حركةَ الأمةِ عن كَثَب، ويضعون في صفوفها كل أجهزة الاستشعار، ولقدْ أصابَهُمُ الذُّعْرُ جراءَ إدراكِهِمْ لِدُنُوِّ الخلافة، وذلك لأنهم يُدركُونَ أنّ عودتَها هو نهايةُ استعمارِهِمْ لِبلادِ المسلمين وقَطْعِ أنابيبِ النفطِ والغازِ والمالِ والثَّرَواتِ التي يسرقونَها جهارا نهارا من بلادِ المسلمين، وهم يدركونَ أنّ عودةَ الخلافةِ هو إنقاذُ البشريةِ من ظُلْمِهِمْ وفسادِهِم، ولعلّ تآمُرَهُمْ على ثورةِ الشامِ المباركةِ وإيعازَهُم لأداتِهِمُ الأسدِ بإثخانِ الجراحِ في المسلمينَ هو مُؤشِّرٌ واضحٌ على مدى خوفِهِمْ من حركةِ الأمةِ وثورتِها ومدى تَحَسُّبِهِمْ من أنْ تُسْفِرَ عن خلافةٍ على منهاجِ النبوة....

إنّ إقامةَ الخلافةِ هي قضيةُ المسلمينَ السياسيّةُ، بإقامَتِها تُحَلُّ كلُّ قضايا الأمةِ التي تفرَّعَتْ عن هَدْمِها، وبإقامةِ الخلافةِ تُحَرَّرُ فلسطين، فالخلافةُ هي الطريقُ العمليُّ الوحيدُ لتحريرِ فلسطين، بعد تقاعُسِ الحكّامِ عن تحريكِ جيوشِهِمْ لِتَحْرِيرِها، إذْ لا حلَّ لقضيةِ فلسطينَ سوى بتحرُّكِ الجيوشِ لتحريرِها واقتلاعِ كيانِ يهود، بعيدا عن الخطاباتِ الرنّانةِ لهؤلاءِ الحكامِ الأنذالِ منذ زرعِ هذا الكيانِ المسخِ وإلى يومِ الناسِ هذا.

وإزاءَ ذلك كلِّه فإنّ حزبَ التحريرِ ماضٍ في سَعْيِهِ لإقامةِ الخلافةِ لا يَحُولُ بينَهُ وبينَ تحقيقِها بطشٌ أو إجرام، أو تضليلٌ أو تضييق، وهو يُجَسِّدُ بإذنِ اللهِ قولَ الرسولِ الأكرم (**لا تزالُ طائفةٌ من أمتي على الحقِّ ظاهرين، لِعَدُوِّهِمْ قاهرين، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خالَفَهُمْ ولا مَنْ خَذَلَهُم، قِيلَ أينَ هُمْ يا رسولَ اللهِ؟ قالَ في بيتِ المقدسِ وأكنافِ بيتِ المقدس**)، وإننا نرى تَحَقُّقَ الخلافةِ حقيقةً كائنةً بإذنِ اللهِ، تُؤَكِّدُها حقائقُ أربعٍ؛ وَعْدُ اللهُ بالاستخلافِ والتمكين (**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ**)، وبُشرى رسولِهِ بعودةِ الخلافة (ثمّ تكونُ خِلافةٌ على مِنهاجِ النبوّة)، وأمةٌ حيّةٌ فاعلة، تُقبلُ على العملِ لإقامةِ الخلافة، وحزبٌ مخلصٌ للّهِ سبحانه، صادقٌ مَعَ رسولِهِ صلى اللهُ عليه وسلم، يعملُ مَعَ الأمةِ ومِنْ خِلالِها. (**وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَرِيباً**)

أما قيس سعيد، ومن لفّ لفّه من حكام الضرار، فنهايتهم مزبلة التاريخ قريبا بإذن الله.

قال تعالى: «فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض». الرعد - الآية 17.

حوار مع السيد رضوان الزواري أخ الشهيد محمد الزواري

قام بالحوار: أحمد شيخ روحه عضو لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير تونس

أربع سنوات مرّت على اغتيال الشهيد محمد الزواري رحمه الله, ولا يزال ملف العملية طيّ الكتمان من قبل السلطة التونسية وحقه وحق شعب وأمة كاملة ينتظر البيان والقصاص ممن اقترف ذلك الجرم, عملية غاشمة تستنفر أنفس الأحرار وتستنهض همم الرجال, ولكن المؤسف والمخزي أنها لم تجد لدى حكام تونس فعلَ ذوي النخوة, فبقيت الأسئلة عالقة بخلد الجميع, خصوصا ونحن إزاء ملف تم التلاعب بجملة من زاوية النظر فيه, وفق ما أكده المحامون المتعهدون بالقضية وما أكده أفراد عائلة الشهيد, ومنهم أخوه رضوان الزواري الذي لجأنا إليه لطرح الأسئلة التالية لمزيد استجلاء الحقيقة وتبيان أكثر لما عتمته أيادي العابثين:

هلّا قدمت لنا لمحة عن الشهيد محمد الزواري ؟

كان ملتزما بتعاليم ديننا الحنيف منذ صغره حتى انه كان من المؤذنين لصلاة الصبح في جامع الخيرية بصفاقس إضافة إلى تميزه ونبوغه في الدراسة وفي حقبة القبضة الحديدية على التيارات الإسلامية بقي متخفيا لمدة ستة أشهر ثم انطلق الى العاصمة وبطريقة ما تحصل على جواز سفر مكنه من العبور الى القطر الليبي حيث عمل هناك وجمع ثروة في وقت وجيز لتميزه في كل الميادين لكنه تخلى علي كل ذلك وعبر لنا صراحتا انه ينشد لما هو اسمى لدينه وأمته فانطلق الى سوريا وعمل في التجارة بين تركيا وسوريا ثم تحول الى السودان بعد زواجه من ماجدة صالح وكان مبدعا كعادته حيث تمسك به اهل البلد والتي كان وقتها تحت الحصار الدولي حيث ساهم في تخفيفه باعتماده لصناعة ذاتية وتقديرا لمجهوداته مكنوه من الجنسية السودانية ولكن ولأسباب صحية وفكرية فضل العودة من جديد الى القطر السوري ولم نكن على اطلاع بهذه الفتر الزمنية التي التحق فيها بالمقاومة وحين اندلاع الثورة في تونس ترجيناه العودة الى مسقط راسه لكنه رفض وحين اندلاع الثورة في سوريا كان لا مفر من العودة فاستغل عودته واتم ابحاثه العلمية وتحصل على شهائده في الغرض واهمها ابحاثه في الغواصة المتحكمة فيها عن بعد

ماهي روايتك لعملية الاغتيال ؟

على اثر مكالمة هاتفية من زوجتي مفادها ان اخي ضرب بالرصاص تحولت الى منزل الشهيد وحين وصولي وجدته ملقى في سيارته وقد فارق الحياة وكان أعوان الأمن يرفعون من منزله اغراضه الشخصية والتي مازالت لدى الجهات المختصة من حواسيب وهواتف نقالة وابحاثه العلمية اضافة الى اغراضه الشخصية.., اما روايتي لما حدث فلا بد من التركيز على اربعة احداث هامة وقعت ليلة الواقعة :

1. الغاء رئيس الحكومة يوسف الشاهد زيارته لمدينة صفاقس
2. السيد المدير العام للأمن الوطني عبد الرحمان الحاج علي يقدم استقالته
3. القبض على شبكة تجسس في تونس
4. ارساء باخرة تحمل علم دولة روسيا بميناء صفاقس حيث اكدت الابحاث الاولية انها جزء من خطة الاغتيال, وهنا أشكر الاجهزة الامنية لجهة صفاقس التي توصلت في القبض على الجنات الروس بعد ان تعرف عليهم نادل المقهى القريب من

محل سكن الشهيد وعلى السيارة التي كانوا يستقلونها والتي وجد بها السلاح وآثار الدماء, وكنت شاهد عيان على عملية استنطاقهم والقبض عليهم ولكن وقع الضغط من جزء من المنظومة وتحديدا من العاصمة على الامنيين والقضاة و تم اطلاق سراح المتهمين الروس ومن هنا بدأ التلاعب واتلفت الابحاث الاولية التي تدينهم.

كيف تعاملت السلطة مع الأبحاث الأمنية ؟

بمكر شديد, حيث فصلت بين قضية الجوسسة وقضية الاغتيال, لذلك اطلب من السلطة اعادة دمج قضية الجوسسة مع قضية الاغتيال لارتباطهم الوثيق حسب الوقائع والقرائن والامثلة على ذلك عديدة.

1 الصحافي الاسترالي الذي غطى عملية الاغتيال كان في حماية امنية لتسهيل مهامه ودخوله دار الشهيد, تم الاحتفاظ بي وبأرملة الشهيد لمدة 5 ساعات لتحييدنا كي لا يقع كشفه ورغم المسك به من طرف شرطة السياحة بالعصمة حين التغطية التي قام بها من شارع الحبيب بورقيبة لكن السيد المدير العام للأمن الوطني رشاد بن الطيب امر بإطلاق سراحه, اضافة إلى ان شبكة الجوسسة كانت على علاقة بأحد وزراء يوسف الشاهد والتي تدور في فلك «اليس كوهين» والتي في شأنها بطاقة جلب دولية حسب الندوة الصحافية للناطق الرسمي للقطب القضائي. والغريب ان في حج الغريبة لمدينة جربة كانت من ضمن الحجاج, وقد اقامت في نزل يبعد مائة متر عن وزارة الداخلية ولم يتم المسك بها ولا حتي استنطاقها.

أين وصلت التتبعات القضائية ؟

هي في طريق مسدود, وبهذا الشكل نكون في حاجة الى عشرين سنة للفصل فيها لشغور منصب قاضي تحقيق في ملف الشهيد حيث نقل القاضي المتعهد بالملف لمهام أخرى بعدما أطلق سراح عشرة من الموقوفين رغم جسامة التهم والتي تصل عقوبتها إلى لإعدام.

حسب رأيك لماذا سكتت السلطات التونسية عن توجيه الاتهام لكيان يهود بشكل مباشر ؟

رغم الحكومات المتعاقبة, ولا واحدة منها تجرّأت على إدانة الكيان الصهيوني الذي ضخ اموالا رهيبة حسب الأبحاث لجبنهم وتواطؤهم, ومن بين الأدلة على ذلك أن وفدا من حماس مد السلطات التونسية ممثلة في وزير خارجيتها الجهيناوي بوثائق تدين الكيان الصهيوني فقام بطردهم وتبرأ منهم, لهذا أقول أن جزأ من المنظومة إما مطّلع أو مشارك أو متواطئ.

ولماذا كل هذه المماطلة ومن يتحمّل المسؤولية تحديدا ؟

أحمل أولا حكومة يوسف الشاهد المسؤولية كاملة على عملية الاغتيال كما إني على يقين بتواطئ جزأ من منظومة الحكم.

هل تحصلت أرملة الشهيد على الجنسية التونسية ؟

إلى حد الساعة لم تتحصل أرملة الشهيد على الجنسية رغم عديد الوعود ولكن هناك وعد من رئاسة الجمهورية بتمكينها من الجنسية والتعهد بالملف.

وهل تعرضت في الآونة الأخيرة لمضايقات أو تهديدات ؟

على خلاف الحادثة التي أعلمنا بها الجهات الأمنية والمتمثلة في شخص يتردد ويترصد منزل الشهيد وأرملته وحين القبض عليه تبين لهم حسب الرواية الرسمية أنه مختل عقليا, كما أنها تتعرض لبعض المضايقات من الجهات الأمنية تتمثل بوجوب القيام بإعلام كل تنقلاتها وإحراجها بأسئلة شخصية عن حياتها وأفعالها وقيامها بالواجبات الدينية أم لا.

في كل ذكرى لاحظنا حضورا مكثف لشخصيات انتخبت مؤخرا لمجلس النواب تبنت قضية الشهيد فهل مازالت هذه الشخصيات على العهد ؟

مع الأسف جلهم أو تقريبا كلهم استثمروا القضية للوصول إلى مأربهم وفيهم من مكث لمدة شهر كامل يتردد على منزل الشهيد ويجمع المعطيات ويجيش الناس وفيهم من بحّت حنجرته من كثرت الصياح واليوم لا حياة لهم ولو همسا.

ماذا تقول للحكومة التونسية وللرئيس قيس سعيد الذي قال في حملته الانتخابية إن التطبيع خيانة عظمى؟

أقول لهم خذوا العبرة من التاريخ الأسود للصهاينة وسن قانون تجريم التطبيع كما وعدوا, ولو أنه يعدّ إجراء في أدنى مستوى من تعامل الدولة كدولة تعتبر نفسها ذات سيادة.

دور الفكرة الأساسية في التقدم التكنلوجي والصناعي

الدكتور الأسعد العجيلي، رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير - تونس

شكّلت القفزات الهائلة التي حققها الغرب في مجال التقدم التكنلوجي والصناعي عقدة نقص لدى بعض المسلمين، جعلتهم يُكبرون الغرب وقيمه وحضارته، ظنّا منهم أن التفوق العلمي الذي شهده العالم يرجع بالأساس للفكر الليبيرالي الغربي الذي حرّر الفكر من المقدسات الدينية التي كانت تكبله وتمنعه من الإبداع، مستشهدين بما فعلته الكنيسة النصرانية في العصور الوسطى بالعلماء أمثال غاليلي وغيره.

أمرٌ جعل فئة من المسلمين تتقبل على الأقل فكرة فصل الدين عن الحياة ضمن عملية تجريد وقياس شمولي لا تستقيم مع واقع الدين الإسلامي الذي كان سببا مباشرا في التقدم العلمي والصناعي، ليس للمسلمين فحسب بل للغرب نفسه الذي يَدِينُ في تقدمه العلمي والصناعي لعلماء المسلمين الذين كان لهم السبق في معظم العلوم الأساسية اليوم.

«وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِن أَهلِهَا»

للوهلة الأولى قد يظهر هذا الكلام عاطفي من مسلم يحب دينه ومنحاز لأمته وتاريخها، لكن الحقيقة خلاف ذلك، حيث بدأت بعض الدراسات المحتشمة تظهر في بعض البلدان الأوروبية، تقر بعملية السطو والسرقة الموصوفة للكتب العلمية ولأفكار علماء المسلمين، بعد الحروب الصليبية التي مثلت احتكاكا مباشرا بين الغرب والمسلمين ليس في الجانب العسكري فحسب، بل في الجوانب الأخرى بما فيها النهضة الفكرية والعلمية التي كانت زمن الخلافة الإسلامية.

ففي فيلم وثائقي قدمه التلفزيون الألماني بعنوان «علم الاسلام الدفين» يشير مقدم البرنامج إلى أنه قبل ألف سنة تقريباً كان العالم الإسلامي متطور لدرجة كبيرة، بينما كانت أوربا تعيش في حالة تخلف وجهل، فالمسلمون وضعوا المؤلفات العلمية والاكتشافات والاختراعات، ففي مجال الطب كان المسلمون يتبعون الطرق العلمية والأدوية ويجرون عمليات جراحية دقيقة، ويبنون المستشفيات التي تداوي المرضى بالمجان بصرف النظر عن دينهم وجنسهم، بينما الغرب كان يتبع أسلوب السحر والشعوذة للشفاء.

وفي مجال الهندسة اخترعوا أول أسلوب لقفل سري يعمل بالشيفرة، واخترعوا ساعات دقيقة جداً وأساليب حربية متطورة وأول تصميم لمضخة تعمل على رفع الماء لإيصاله للبيوت والحقول وأول نظام للصرف الصحي.

حتى علم الجبر وعلم البصريات وعلم الفلك وعلم الكيمياء وكثير من العلوم الحديثة الذي وضع أسسها هم المسلمون، والشيء المميز أن علماء المسلمين كانوا يعتمدوا أسلوب التوثيق العلمي، فكانوا يضعون اسم المرجع الذي اعتمدوا عليه في كتبهم.

الشيء الذي فعله الغرب ببساطة – كما يقول مقدم الفيلم الوثائقي– أنهم سرقوا هذه العلوم، وطمسوا أسماء المؤلفين ونسبوا هذه العلوم والاكتشافات والاختراعات لأنفسهم، معلقا بأنها: «أكبر عملية سرقة في تاريخ العلم»

سبب هذا التقدم العلمي

العبارة التي لفتت انتباهي في هذا الفيلم، أن السبب لهذه القفزات العلمية والإختراعات التي حققها المسلمون كانت بسبب دينهم، فرغبة علماء المسلمين في نشر الإسلام وخدمة دينهم كانت السبب الأساسي الذي حملهم على الابداع والاكتشاف، وهو ما يؤكد على أهمية الفكرة الأساسية التي يعيش بحسبها الناس والتي تحدد لهم الرسالة التي جاؤوا من أجل تحقيقها. فايمان المسلمين بدينهم واعتقادهم بأنه قد جاء رحمة للعالمين فجر الطاقات ووظفها لنشر الخير في ربوع العالمين.

ولكن لماذا انحط المسلمون في حين تقدم الغرب وحقق قفزات علمية هائلة، والجواب على ذلك أن الفكرة الإسلامية ضَعُفَ تأثيرها في حياة المسلمين أواخر الدولة العثمانية التي لم تعطي للناحية الفكرية الأهمية اللازمة، مما أدى إلى انحطاطها وزوال كيانها.

إن السبب الحقيقي في الثورة التكنولوجية العظيمة التي شهدها القرن الماضي يكمن في تراكم المعلومات والاكتشافات والنظريات والقواعد المعرفية في الذهن البشري ومجلاته المدونة، وكانت هذه التراكمات تنتظر أي حضارة ناهضة لتثمر على يديها فصادف أن كان دور الحضارة الغربية.

التقدّم العلمي واسترجاع القرار

إن التخلف العلمي والتكنلوجي الذي تعاني منه البلاد العربية لا ينفصل عن الأوضاع السياسية والإقتصادية والثقافية التي ترزح تحتها المنطقة العربية حيث الإرادة السياسية مسلوبة وتدار من طرف الغرب والإمكانات المادية تستنزف من طرف المستعمر البغيض والثقافة التي نحشو بها عقولنا مستمدة من حضارة الغرب، فكيف لنا والحال هذه أن نتخذ قرار سياسيا سياديا لإحداث ثورة علمية وصناعية في الوقت الذي سيادة البلاد مفقودة وقرارها السياسي بيد الأجنبي.

فمشكلة التصنيع في بلادنا هي مشكلة سياسية أكثر من كونها مسألة تكنولوجية ومعرفية, والتقدم التكنولوجي والصناعي لبلادنا فوق كونه ضروري للتحرر من النفوذ الأجنبي, فإنه ممكن إذا وجدت الإرادة السياسية على أساس الإسلام، فالتصنيع يستلزم الوحدة بين المسلمين في كيان واحد حتى يتوفر في هذا الكيان القوة البشرية اللازمة للتصنيع والمتوفرة في بلدان كمصر وتركيا وأندونيسيا، بالإضافة الى الموارد الأولية والمتوفرة في بلدان أخرى في آسيا وأفريقيا. وهذا كله لن يتأتى الا ببناء دولة واحدة لكافة الدول التي يتشكل منها العالم الإسلامي، وهذه الدولة يجب أن تكون سياستها الإقتصادية وكل شيء فيها مبنية على أساس الإسلام، فإنه بغير الإسلام لا يمكن النهوض بالعالم الإسلامي وتحقيق التقدم التكنولوجي والصناعي فيه والتحرر من التبعية للغرب.

دولة الخلافة والقفزات العلمية القادمة

إن الأمل الوحيد المفتوح أمامنا من أجل تجاوز الهوة بيننا وبين البلدان المتقدمة، هو التحرر على أساس الإسلام ودخول الثورة العلمية التكنولوجية رأساً، والإستفادة من التراكم العلمي والمعرفي المتوفر اليوم من أجل الانطلاق تواً نحو الثورة العلمية التكنولوجية والتركيز على اقامة الصناعات الثقيلة التي تمكن البلاد من تحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من النفوذ الأجنبي وصرف النظر عن الاكتفاء بالصناعات الاستهلاكية والتركيبية أو المشاريع التي يقصد منها إبقاء البلاد زراعية وصرفها عن التصنيع الحقيقي. والأمة الإسلامية بإمكاناتها الهائلة وتاريخها المشرق قادرة اليوم على إحداث نهضة تتلألأ بنور الإسلام وثورة علمية وصناعية هائلة تنافس بجدارة الدول المتقدمة علميا وصناعيا.

التجارة تحت قبضة الانجليز, والاقتصاد التونسي طوق نجاة المستعمر..

أ.محمد السحباني

أعلمت وزارة التجارة وتنمية الصادرات بتونس المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الاقتصادية بأنه على اثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بداية من غرة جانفي 2021 وتوقف تطبيق الاتفاقيات التجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة فان المبادلات التجارية بين تونس وبريطانيا ستخضع بداية من هذا التاريخ إلى مقتضيات اتفاق الشراكة المبرم بين تونس وبريطانيا في 04/10/2019 والمصادق عليه بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 137 لسنة 2020 المؤرخ في 30/11/2020.

خبر كهذا لا يزيدنا إلا يقينا في أن الاستعمار مازال مستمرا وأن العلاقة بين الدول الاستعمارية والدول الوظيفية هي علاقة السيد بالعبد، حيث لا نرى في مثل هذه الاتفاقيات سوى الدمار الاقتصادي، ومستقبلا ملؤه الفقر والتبعية الدائمة. وان الموقعين على مثل تلك الاتفاقيات الخيانية هم الساسة والمشرعون من رئيس الدولة إلى رئيس الحكومة إلى مجلس النواب إلى الوسط السياسي الذي إما بارك فصفق ونافق، وإما سكت, وذلك أدهى وأمر.

وفي هذه العلاقة الاقتصادية الجديدة بين تونس وبريطانيا سيكون الرابح الأكبر بالطبع هو بريطانيا حيث ستكون تونس منصة لتسويق البضائع البريطانية ولا يمكن أن نتخيل أن المنتج التونسي سينافس وبقوة هذه المنتجات الوافدة, وهذا أمر يدركه الرجل البسيط كما يدركه أرباب التجارة والصناعة والاقتصاد والخبراء في بلادنا. ونتيجة ذلك هو مزيد من التبعية الاقتصادية وتركيز قوي للاستعمار البريطاني وحجز ما يمكن من مساحة سياسية واقتصادية تمنع بقية الدول المنافسة من الولوج إلى السوق التونسية على غرار أمريكا وفرنسا أو الصين من جهة أخرى.

وهذا الاختلال في ميزان القوى بين الدولتين سيؤدي حتما إلى تفاقم عجز الميزان التجاري لتونس من أجل عيون الانجليز. من أجل أن لا يغرق الاقتصاد في بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي تتكفل المستعمرة تونس بسد الخلل هذا حتى لا تبقى بطون المستعمرين خاوية. وما تفعله بريطانيا مع تونس هو ما ستفعله مع ما تبقى لديها من مستعمرات قديمة حتى تحافظ على مكانتها بين الدول.

إن هؤلاء الحكام الضعفاء يستبدلون الاتحاد الأوروبي ببريطانيا أي مبادلة النار بالنار. وإن بريطانيا التي مكنت كيان يهود الغاصب من رقاب المسلمين في المسجد الأقصى والتي تتحمل كل المعاناة التي يتكبدها المسلمون هناك، هي نفسها التي يتسابق ساسة اليوم في تونس من أجل خدمة مصالحها وإنجاح مشاريعها في المنطقة. وها هي تونس ترضى، تحت وطأة الحكم الجبري، أن تكون إما حارسا للحدود الجنوبية لأوروبا، أو مزرعة خلفية لبريطانيا، أو منصة للتجسس الأمريكي على شمال إفريقيا. كل هذا يتم بقوة القرار السياسي الذي أمر به المستعمر الكافر، وينفذه فاقدو النظرة السياسية من حكام الجور في بلادنا وسائر البلاد الإسلامية، فالمستعمر يأمر والحكام ينفذون، ثم يحدثوننا عن خيانة فلسطين، ويوهمون الشعوب بالتنمية المستدامة ودفع عجلة الاقتصاد، وفي الحقيقة كلامهم لا يجاوز حناجرهم لأنهم لا يملكون قرارهم وكلماتهم إن هي إلا عناوين تخفي دجلهم السياسي وفقرهم الفكري عن أن يخوضوا ساحات الصراع الاقتصادي من زاوية العقيدة الإسلامية التي تتمتع بنظام سياسي متميز تنبثق عنه أحكام تنظم التجارة الخارجية وتجعل للدولة مكانة مهمة في العالم بل ويمكنها عمليا إدارة التجارة العالمية بما يحقق السيادة والريادة والرفاه للبشرية عامة.

نعم لقد بين الإسلام أن التجارة هي جزء من السياسة الخارجية لدولة الخلافة، وإن كل القوانين وكل الأساليب السياسية والمعاهدات التجارية لا يجوز أن تخرج عن دائرة العقيدة الإسلامية وما ينبثق عنها من نظام وأحكام وذلك هو السبيل الوحيد لضمان قوة الدولة وتسويق تجارتها وتحقيق الوفرة المادية للتجار فضلا عن هيبة الدولة في المجال العالمي على عكس ما يفعله الحكام والسياسيون اليوم من الانبطاح المفضوح لسياسات الدول المستعمرة وتسليم البلاد لقمة سائغة ينهشها المتآمرون والجائعون من التجار الأجانب.

بعد أن كلّفه قيس سعيّد بتوزيع مادة «الأمونيتر» على كامل البلاد
أين الجيش التونسي من قضايا أمّته ؟

محمد زروق

الخبر:

رئيس الجمهورية قيس سعيد يكلّف مصالح وزارة الدفاع الوطني بتأمين عملية نقل 60 ألف طن من مادة «الأمونيتر» الموجه لقطاع الفلاحة, الموردة من روسيا وتوزيعها بكامل تراب البلاد.

التعليق:

الهدف التي أعلنته الرئاسة من تكليف الجيش بهذه المهمة هي تسهيل عملية التوزيع والإسراع في مدّ الفلاحين بمادة الأمونيتر، خاصة عقب نزول كميات هامة من الغيث النافع على مختلف مناطق البلاد ونظرا للعوامل المناخية الإيجابية التي رافقت بداية الموسم الفلاحي والتي تستوجب رش هذه المادة في المزارع لتحسين مردوديتها الإنتاجية، كما أن من شأن هذا القرار حسب ما جاء أن يساهم في مزيد تنظيم مسالك التوزيع والحد من المضاربات وعمليات الاحتكار وإمكانية الترفيع في الأسعار.

ويذكر أنّ المجمع الكيميائي التونسي دعا في وقت سابق إلى توريد 60 ألف طن من مادة الامونيتر في ظل الصعوبات التّي يمر بها في تصنيع الأسمدة المستخرجة من مادة الفسفاط وخاصة مادتي الامونيتر وثاني آمونيا الفسفاط (د.أ.ب) الضروريتين لموسم الزراعات الكبرى أساسا وبقية القطاعات الأخرى، نتيجة توقف الإنتاج كليّا بسبب اعتصامات المطالبين بالشغل.

تكفّل المؤسسة العسكرية بنقل أطنان من مادة الأمونيتر الموردة من روسيا هو تطوّر لافت في موضوع ملف «الأمونيتر» بعد إعلان مصادر أمنية عن اختفاء أكثر من 25 طنّا من هذه المادة من داخل مخازن المجمع الكيميائي بقابس وأنّ وزير الداخلية حسب (وات) تعهد بكشف كامل تفاصيل اختفاء عشرات الأطنان من مادة الأمونيتر من مخازن المجمع الكيميائي بقابس ولم يُعرف مآلها بعد. علما وأن الجماعات الارهابية تستعمل هذه المادة في تصنيع الألغام والعبوات الناسفة وأنّ الكمية الضخمة التي اختفت من مخازن المجمع الكيميائي بقابس يعادل وزنها، خمس مرّات الكمية التي كانت سببا في تفجير كامل مرفأ بيروت وتحويله الى ركام.

إنّ إقحام المؤسسة العسكرية في موضوع توزيع مادة «الامونيتر» خوفا من سوء استعماله والحديث عن الهواجس الأمنية لهو من العجب العجاب, ودليل على غياب إرادة ورؤية لدى الحكومة وسلطة الإشراف في موضوع التوريد الذي أصبح سيفا مسلطا على المنظومات الإنتاجية، وهذا يعني التغطية على الضغوط الهائلة التي تمارسها لوبيات التوريد لفتح المجال عن المزيد منه في كلّ القطاعات وخصوصا الحيوية منها وخصوصا في المجال الفلاحي, مع توقف آلة إنتاج الفسفاط ونشاط المجمع الكيميائي، ومن جهة أخرى فإنّ الحديث عن اختفاء عشرات الأطنان من مادة الأمونيتر من مخازن المجمع الكيميائي بقابس يقتضي البحث والتحقيق والتحرّي في مسألة مهمّة مثل هذه لا إلقاء الأحكام والتخمينات جزافا, خاصة أنّ مادة الأمونيتر يمنع نقلها او استعمالها الا بترخيص خاص من مصالح وزارة الفلاحة، فاقحام المؤسسة العسكرية جاء من جهة للتغطية على أنشطة التوريد المتزايد عوضا عن البحث في الحلول لإستئناف نشاط المجمع الكيميائي لهذه المادة الحيوية التي كانت في زمن مضى تصدّر لا تورّد, ومن جهة أخرى التغطية والسكوت عن اللّصوص الكبار وحيتان المال الذين يقفون وراء إختفاء مثل هذه الكميّات الكبيرة من مخازن المجمّع الكيميائي.

فهل هذا هو دور الجيش: توزيع مادة الامونيتر ؟! وهل هذه قضية الجيش ؟ وهل قضيّته التغطية عن المجرمين ومصّاصي دماء الشعوب ؟ وهل قضيّته التي من أجلها وقع إنشاؤه هي ضمان مصالح هاته الفئات ومن ورائهم مصالح الغرب الكافر الاستعمارية في بلادنا والحفاظ عليها وحمايتها ؟ فأين هو من قضايا أمّته ؟

إنّ الأصل في دور الجيش ومهامه في بلادنا وفي سائر بلاد المسلمين هو ما تفرضه عليه العقيدة الإسلامية وهو توفير الأمن وحفظ الرّعية من أي اعتداء، إضافة إلى الجهاد الذي هو وظيفته الأساسية، فهل نسي القائمون عليه هذه الواجبات ؟ فأين هو اليوم من قضايا أمّته المصيريّة ؟

أليس ينتمي الجيش في تونس إلى أمة الإسلام ؟ ألا يعتقد بعقيدة التوحيد ويعبد ربًا واحدًا، وله كتاب واحد، ويتأسّى بنبيٍّ واحد، ويولّي وجهه نحو قبلة واحدة؟ فأين هو من حروب كيان يهود على المسلمين؟ وأين هو من مذابح أهل الشام؟ وأين هو من قوله تعالى: وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ٧٥)؟

وأين هومن ظلم الحكام الواقع على أمتهم في كل بلاد المسلمين؟ بل أين هو من قضية قضايا المسلمين، ألا وهي أن يكون قوة نصرة لإقامة هذا الدين بإقامة الخلافة الراشدة الثانية، على غرار ما قام به أمثالهم من أهل القوة والمنعة زمن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما آووه ونصروه وعزّروه واتبعوا النور الذي أنزل معه في المدينة؛ فسمّاهم الله سبحانه وتعالى لذلك بأشرف الأوصاف، سماهم الأنصار، ورضي عنهم وعن المهاجرين، وأخبر أنه سيرضى عمن يتبعهم بإحسان إلى يوم الدين. قال تعالى: (وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ١٠٠)

أسئلة ستظل مطروحة بإلحاح إلى ان يستفيق حكام البلاد أو أن يأذن الله بنصره لهذه الأمة وتوحّد جيوشها في دولة عزّ فنحو صوب دورها الاساس وتذود عن حمى الإسلام وأهله بحق.

زيارات الوفود الأمنية والعسكرية التركية والمصرية لليبيا: مراميها وأهدافها

أسعد منصور

الخبر:

قام وزير الدفاع التركي ورافقه وفد عسكري رفيع المستوى مشكل من رئيس الأركان وقادة الجيوش البرية والبحرية بزيارة مفاجئة للعاصمة الليبية طرابلس يوم 2020/12/26. وقد وافق البرلمان التركي يوم 2020/12/23 على مذكرة الرئيس التركي أردوغان تتعلق بتمديد بقاء القوات التركية في ليبيا مدة 18 شهرا. فقام حفتر عقب ذلك يهدد تركيا وينذرها بالحرب إذا لم ترحل. وقام وفد أمني مصري بزيارة لطرابلس وقدم عروضا وشروطا.

التعليق:

أول ملاحظة على زيارة الوفد رفيع المستوى هو عدم اجتماعه ولقائه مع فايز السراج قائد الجيش الليبي ورئيس المجلس الرئاسي ورئيس حكومة الوفاق. فعندما جاء وزير الدفاع التركي يوم 2020/7/4 إلى طرابلس اجتمع مباشرة مع السراج. ولكن في هذه المرة ومعه وفد عسكري على أرفع مستوى لم يجتمع معه، بل اجتمع مع من هو أقل منه في الصلاحية في النظام الليبي وهو رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري ووزير الدفاع صلاح الدين النمروش ووزير الداخلية فتحي باشاغا وقام بزيارة مقرات القوات التركية هناك. مما يدل على أن هناك قطيعة بين السراج وتركيا، حيث خذلته وأوقفت دعمها في عمليته لاسترجاع سرت والجفرة وأجبرته على توقيع اتفاقية وقف إطلاق نار دائم والبدء بالمفاوضات مع الطرف الآخر الذي تعتبره أنقرة مارقا وغير شرعي وهو طرف حفتر. فأعلن السراج أنه سيستقيل في 2020/10/31، ما أغضب أردوغان فضغط عليه حتى يتراجع، ولكن أوروبا وخاصة بريطانيا، وهو تابع لها، طلبت منه أن يتراجع. فأجّل استقالته إلى نهاية سنة 2021 حيث ستجري انتخابات عامة.

وأعلنت وزارة الدفاع التركية يوم 2020/12/27 أن زيارة وزير الدفاع والوفد العسكري المرافق كانت من جانب تركيا فقط. أي أن تركيا فرضت هذه الزيارة على طرابلس ولم تكن الأخيرة راغبة فيها، وهذا ما يؤكد القطيعة بين السراج وتركيا، وقد اعتبر صديقا لتركيا ووقع معها مذكرة تفاهم تتعلق بالتعاون الأمني والعسكري المشترك واتفاقية ترسيم الحدود البحرية يوم 2019/11/27. إذ أرادت بريطانيا عن طريق عميلها السراج استخدام تركيا لدحر قوات حفتر عن طرابلس والعمل على استعادة المناطق التي يسيطر عليها وخاصة في منطقة الهلال النفطي التي تشمل محيط سرت وكذلك الجفرة حيث تتمركز فيها قوات حفتر الجوية. فكان الدعم التركي محدودا، فخيبت آمال السراج ومن وراءه بالسيطرة على هذه المنطقة، وأبقت حفتر حيا يسيطر عليها وعلى شرق ليبيا حتى تمكنه أمريكا بضغوطها المباشرة، وعن طريق الضغوط التركية والمصرية والروسية حتى تمليه على حكومة الوفاق الليبية المعترف بها دوليا.

ونشرت صفحة وزارة الدفاع التركية صورا لمغنين أتراك يحيون حفلا في قاعدة عسكرية تركية في قاعدة معيتيقة الليبية، وأظهرت الصور وزير الدفاع التركي ويجلس بجانبه رئيس المجلس الأعلى المشري ووزيري الدفاع والداخلية في حكومة الوفاق، يجلسون بجوار بعضهم بدون تباعد كوروني وهم يشاهدون مغنية ترتدي ملابس تدل على احتفالات عيد الميلاد النصراني ورأس السنة الميلادية ويتناولون الطعام والشراب في جو انسجامي. مما يدل على أن الهدف من الزيارة أيضا هو كسر الجمود في العلاقات بين تركيا وحكومة الوفاق، وهذا يؤكد وجود التوتر بين الطرفين.

وأما تصريحات حفتر فهي فقاعات صابون تخدم تركيا أكثر، وهو يعرف أنها حافظت على وجوده في سرت والجفرة وشرق ليبيا وتعمل على جعل حكومة السراج تقبله. وزيارة الوفد التركي هي للحفاظ على هيبة تركيا لمن يهدد قواتها بأنها لن تسكت عنه، وبذلك قام وزير الدفاع التركي وأطلق التهديدات لمن سيمس بالقوات التركية. وحفتر لا يتحرك إلا بأوامر أمريكا، ويظهر أيضا أنها أرادت كهربة الأجواء بواسطة تركيا وحفتر بعد اختيار مجلس الأمن لدبلوماسي بلغاري كمبعوث أممي لليبيا ودبلوماسي أفريقي كنائب له فاضطرت أمريكا للموافقة لمسايرة الأمر، فمنذ استقالة غسان سلامة في شهر آذار الماضي لم يتمكن المجلس من اختيار مبعوث أممي دائم، فقد رفضت أمريكا الذين عرضتهم أوروبا ولم تتمكن من فرض الدبلوماسية الأمريكية ستيفاني وليامز والتي تعمل منذ نيسان الماضي كمبعوث بالإنابة مدة ستة أشهر، وقد قامت بأعمال سياسية مؤثرة بعقد حوارات بين الأطراف الليبية في تونس مضادة للحوارات التي تعقدها بريطانيا في المغرب. فأرادت أن تواصل هذه الحرب حتى تتمكن من ضرب النفوذ البريطاني وفرض الحلول الأمريكية وكسب العملاء لحساب بلادها حتى تتمكن أمريكا من بسط نفوذها في ليبيا.

وعقب زيارة الوفد التركي قام وفد مصري رفيع المستوى يتكون من وكيلي وزارة الخارجية والدفاع ونائب رئيس جهاز المخابرات بزيارة طرابلس يوم 2020/12/27 وعقد اجتماعا مع نائب رئيس المجلس الرئاسي معيتيق ووزير الداخلية باشاغا ورئيس جهاز المخابرات في ليبيا، وذلك لأول مرة منذ 6 سنوات، أي منذ فشل محاولة انقلاب حفتر الاستيلاء على الحكم في طرابلس عام 2014 بدعم مصري وبتخطيط أمريكي. فقال وزير الداخلية الليبي فتحي باشاغا: "اللقاءات مع الوفد الأمني المصري اليوم في العاصمة طرابلس كانت مثمرة وبناءة، وجرى من خلالها استعراض سبل تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي المشترك بما يحفظ مصالح الدولتين والمنطقة..." (بوابة الوسط الليبية 2020/12/27) فأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الليبية محمد القبلاوي أن الوفد المصري وضع شروطا للطرف الليبي أو وثيقة طالبه بالقبول بها. وكان الغرض منها العمل على إعادة العلاقات الدبلوماسية لطبيعتها والتعاون بين البلدين في مجالات عدة، وقال إن الوفد المصري وعد الجانب الليبي بإعادة عمل السفارة المصرية من داخل طرابلس في أقرب الآجال. كما جرى الاتفاق على ضرورة وضع حلول عاجلة لاستئناف الرحلات الجوية إلى القاهرة". (ليبيا الآن 2020/12/27)

وهكذا تواصل أمريكا ضغوطها على حكومة الوفاق الليبية، وتقدم لها إغراءات عن طريق مصر، حتى تتمكن من فرض عملائها على حكومة الوفاق الليبية مقدمة لسحب البساط من تحت بريطانيا خاصة وأوروبا عامة. وليس من السهل أن تتمكن من ذلك بسبب وجود وسط سياسي كبير تابع لبريطانيا ووجود دول إقليمية كالجزائر والمغرب وتونس وقطر والإمارات تعمل لحساب بريطانيا، وكل منها تقوم بدورها الذي تسنده لها بريطانيا.

وبذلك ستبقى ليبيا في دوامة الصراع الدولي وأدواته الإقليمية والمحلية حتى يتدارك الناس الأمر فلا يسيرون وراء هذا الناعق أو ذاك ولا تخدعهم حيل وألاعيب هذا أو ذاك، ولا يرغبوا عن الإسلام نظاما وحكما ولا يقبلوا غير المخلصين لدينهم الواعين سياسيا وعيا تاما قادة لهم.

أمريكا تتعرض لهجوم سيبراني غير مسبوق هل هذه نذر حرب باردة؟

تناقلت وسائل الإعلام منذ 14 ديسمبر 2020م، أنباء عن اختراق غير مسبوق لأجهزة وأنظمة المعلومات التابعة لمؤسسات أمنية وحكومية مختلفة في الولايات المتحدة وأعلنت عن احتمال وصول الاختراق لإدارة ترسانة الأسلحة النووية.

لعل أهم ما يلفت النظر في الإعلان عن الهجمات السيبرانية على أمريكا واختراق أهم مؤسسات الحكم فيها بما فيها وزارات الدفاع والخارجية والمالية وإدارة الأسلحة النووية هو الأمور التالية:

الإعلان السريع بأن روسيا تقف وراء هذه الهجمات، ومطالبة الرئيس المنتخب بالعمل الجاد على مجابهة روسيا وعدم التساهل معها، لدرجة أن بايدن صرح بأنه سيتخذ عقوبات رادعة وشديدة على روسيا منذ اللحظة الأولى لاستلامه الحكم.

الإعلان أن الاختراق الروسي للأنظمة الأمريكية مستمر منذ آذار/ مارس أي لمدة 9 شهور قبل أن يعلن عنه. ما يوحي بأن توقيته ونقله إعلاميا بهذه الصورة هو مقصود.

تغريدة ترامب بأن اتهام روسيا لا مبرر له وهو تضخيم مقصود من الإعلام الكاذب وأن الأنظار يجب أن تتجه للصين بدلا من روسيا.

تصريح بايدن خلال مؤتمر صحفي يوم 22/12/2020 بأنه لا يجدر به الحديث علنا عن رد فعل قاس على مستوى استخدام سلاح نووي ضد روسيا بسبب الهجمات الأخيرة.

الادعاء بأن أجهزة الرصد الأمريكي لم تتمكن من رصد ووقف الهجمات السيبرانية حتى الآن ولا تزال أمريكا وبعض الدول الأوروبية تحت تأثير الهجمات السيبرانية.

إن التدقيق بهذه المعطيات جميعها لا بد أن يخلص لنتيجة مهمة تتمثل بإدارة أمريكا لهذه الأزمة بشكل يخدم الإدارة الأمريكية الجديدة. فمن الناحية التقنية لا يمكن التصور أن اختراقاً أمنياً إلكترونياً يدوم أكثر من 9 شهور دون كشفه في دولة كأمريكا لديها من التقنية ما يفوق قدرة روسيا والصين واليابان. والأرجح أن يكون قد تم استدراج أجهزة الاستخبارات الروسية لغرض ما، أو ضخّم الحدث لغاية في نفس صاحبها كما أعرب عن ذلك ترامب في تغريدته اليتيمة حول العملية. إضافة إلى أن ترامب صرح بأنه لديه معلومات كافية وأن الأمر كله تحت السيطرة.

ومع ذلك فإن التصريح عن أمر بهذا الحجم هو جد خطير. فمجرد إعلان أمريكا أن ترسانتها النووية قد وصل لها عدو، يعني أن يقف العالم على أعصابه خشية مما هو أعظم وأخطر. فماذا لو تمكن المخترقون من السيطرة على الأسلحة النووية؟ وماذا لو عملوا على استخدامها وتوجيهها إلى الأعداء والأصدقاء، وإشعال حروب عجزت عنها فترة الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي سابقا؟

لا شك أن مثل هذه التساؤلات تفرض نفسها على العالم برمته. ولا بد أن ينظر العالم وخاصة حلفاء أمريكا بالمسؤولية الكافية لحمايتهم وعدم تعرضهم لخطر. وما يزيد من حدة الأزمة ازدياد التصريحات من مسؤولين كبار في أمريكا والتي تلمح وأحيانا تصرح بأن ما قامت به روسيا يرقى إلى حالة حرب أو إعلان حرب من طرف واحد. ولعل هذا هو عين ما تسعى له أمريكا من خلال إدارتها لأزمة الهجوم السيبراني. فقد انتهت رئاسة ترامب دون تحقيق اختراق في عملية إعادة صياغة نظام عالمي جديد خاصة بعد رفض الصين القاطع لكل محاولاته وضغوطه، وفشلت جميع المحاولات لجر الصين إلى حرب باردة. ولعل تصريح ترامب بأن الهجمات السيبرانية هي صينية وليست روسية توحي بأن البوصلة الآن توجه إلى روسيا بدل الصين، ولكن للغرض نفسه خاصة أن أمريكا كما بين بريجينسكي لا يمكن أن تهيمن على العالم دون وجود طرف تتخذه عدوا، وإن كان باتفاق مسبق كما حصل في الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي.

فهل تعاود أمريكا إدراج روسيا في لعبة الحرب الباردة للتمكن من استمرارها بالهيمنة على العالم؟ خاصة وأن روسيا عملت بجد لإعادة بناء بنيتها التحتية بطريقة تحاول بها العودة إلى المسرح العالمي؟ فقد قفزت من المرتبة 22 إلى المرتبة 11 بين أكبر الاقتصادات في العالم، كما أبدت اهتماماً بالأزمة في سوريا وليبيا بالتنسيق مع أمريكا.

نعود إلى هجمات الأمن السيبراني الأخيرة والتي تشير بقوة إلى وقوف روسيا وراءها، وإلى الطريقة العلنية التي تتعامل بها أمريكا والتي تتعارض مع جميع قواعد التجسس والعمليات السرية، والتي عادة ما يتم مواجهتها والانتقام منها في الخفاء. ولكن أمريكا اليوم ترفع صوتها عاليا بأن بنيتها التحتية العسكرية والنووية الأكثر حساسية قد تعرضت للخطر بالرغم من أن هذا يشوه صورتها، وأن قيادتها للعالم قد يصيبها انتكاس كبير. إن الشيء الوحيد المؤكد حاليا هو أن أمريكا تصعّد قضية هجمات الأمن السيبراني، وتزيد من خوف العالم من الانتقام ومن اصطدام بين أقوى دولتين نوويتين.

إن هذه الحالة تشبه إلى حد ما أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 والتي من خلالها انخرط قادة أمريكا والاتحاد السوفيتي في مواجهة سياسية وعسكرية متوترة استمرت 13 يوماً في تشرين الأول/أكتوبر 1962 بسبب تركيب صواريخ سوفيتية مسلحة نووياً في كوبا. وكان رئيس أمريكا جون كينيدي قد قرر فرض حصار بحري حول كوبا وأوضح أن بلاده مستعدة لاستخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر لتحييد هذا التهديد المتصور لأمنها القومي، وعليه خشي الكثير أن يكون العالم على شفا حرب نووية. لقد أشعلت أزمة الصواريخ الكوبية حقبة الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي ضمن قواعد وأهداف واتفاقيات محددة جيداً، أصبح العالم بعدها تحت مظلة أمريكا بشكل أساسي والاتحاد السوفيتي بشكل أقل.

فهل يمكن أن يؤدي الإعلان الصاخب عن الهجوم السيبراني إلى إحداث أزمة خانقة تنتهي بتحديد معالم نظام عالمي جديد تحكمه حرب باردة بين أمريكا وروسيا؟ هذا يعتمد على العديد من العوامل؛ أولاً رغبة روسيا وقدرتها على تكرار سيناريوهات ساهمت في انهيار الاتحاد السوفيتي. ثانياً، قدرة بايدن على إتقان اللعبة بكاريزما وأسلوب الرئيس كينيدي. ثالثاً، قدرة أمريكا على تجنب الانكماش المالي والاقتصادي، الذي ما زال يطرق بابها منذ أمد طويل وحتى قبل جائحة كورونا. رابعاً، مواقف أوروبا والصين وإمكانية خضوعهم لخطة يمكن أن يكون لها تأثير خطير على استقرارهم ونموهم ورفاههم. أخيراً ظهور دولة مبدئية تشكل تهديداً خطيراً للنظام العالمي الحالي برمته كما هو متوقع عند قيام دولة الخلافة، الذي بات وشيكاً بإذن الله، وهو العامل الأكثر احتمالية لزعزعة استقرار النظام العالمي الحالي، والأمل الوحيد المتبقي في التحرر الكامل من الفظائع والكوارث للهيمنة الحالية لأمريكا وأنظمتها العالمية.

﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ * وَعْدَ اللَّهِ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾

غرائب مقاطعة فرنسا ولغتها ومنتوجاتها احتجاجا على تصريحات ماكرون

نقلًا عن «القدس العربي» تفنّن معارضو تصريحات ماكرون حول ما سماه «أزمة الإسلام والإسلام الانعزالي» في التعبير عن مقاطعتهم لفرنسا ومنتوجاتها ولغتها وكل ما يمت لها بصلة. ففي السنغال أعاد الكاتب الفرانكوفوني البارز ووزير الثقافة السنغالي الأسبق أحمد تيجان وون جميع ميداليات التكريم التي وشّحته بها الحكومة الفرنسية في السنوات السابقة، مؤكدًا أنها «لم تعد تشرّفه بعد صدور تصريحات ماكرون حول الإسلام دين التسامح» وقال: «شرف الدفاع عن قدسية النبي محمد عليه الصلاة والسلام أهم عندي من الافتخار بتمييز فرنسي مؤقت، فأنا مسلم أكرر كل وقت لا إله إلا الله محمد رسول الله» وأكد وون: «على فرنسا أن تعلم أنني أفريقي أسود مسلم، وأنني مع أخوتي المليارين عبر العالم، أولي وجهي يوميًا خمس مرات شطر الكعبة المشرفة لأؤكد إيماني وعبوديتي لله عبر التعاليم التي بلغها عنه نبي الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم» وقال: «إنكم، يا فرنسيين، تعتبروننا أناسًا متخلّفين، ولن أخبركم بنظرتنا لكم، لكنني أؤكد أن التسامح الديني هو شعار ديننا الإسلام، آخر دين أنزله الله على الأرض». وأضاف تيجان وون في رسالة بعث بها إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أنه «لا يتشرف بأن يتقاسم نفس الوسام مع صامويل باتي المعلم الذي عرض الرسوم على الأطفال لأسباب عميقة ومقدسة» متهمًا ماكرون بـ «السعي إلى تحويل المتهورين إلى أبطال». وفي موريتانيا تتواصل المقاطعة، فقد أوقف النائب البرلماني محمد بوي ولد الشيخ محمد فاضل جلسة من جلسات البرلمان محتجًا على مداخلة قدمها أمام النواب وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية الموريتاني كان ممدو عثمان باللغة الفرنسية، مشددًا على أنه لن يقبل الحديث في البرلمان بلغة المستعمر ولا لغة من يسيئون للإسلام... وفي مقال تابعه الكثيرون، طالب محمد الأمين الفاضل رئيس حملة «معًا لمكافحة الفساد» بالتخلي عن اللغة الفرنسية وقال: «لا معنى لأن تبقى اللغة الفرنسية هي لغة الإدارة في موريتانيا، فلا الدستور الموريتاني يلزمنا باستخدامها، ولا الماضي الاستعماري لفرنسا، ولا حاضر فرنسا ومواقفها المسيئة لديننا الإسلامي يدعو للتمسك بلغتها». وإضافة لهذه المواقف، يواصل شباب العاصمة الموريتانية نواكشوط جولات ضد شراء الأسر الموريتانية، مع افتتاح العام الدراسي الجديد، للأدوات المدرسية المصنوعة في فرنسا. وقد سجلت حالات خلاف عائلي في السنغال وموريتانيا بسبب استعمال النساء لعطور ومنتجات ماكياج مصنوعة في فرنسا، حيث يرفض الأزواج استعمالها من طرف الزوجات. واختفت من رفوف عديد الصيدليات الموريتانية الأدوية المصنوعة في فرنسا. ووصلت حملة المقاطعة درجة جعلت النشطاء فيها يلصقون بيانات التحذير من المنتجات الفرنسية على مداخل البقالات والصيدليات والأسواق والمساجد.

إن الأمة حية بدينها، وهذه المقاطعة مطلوبة وبقوة، والأقوى منها والمبرئ للذمة أمام الله هو إسقاط صنائعها من الحكام، وإقامة حكم الله في الأرض الذي يعز به الإسلام وأهله ويذل به الكفر وأهله.

عقوبات أمريكا على تركيا بسبب منظومة إس400, هل ستتنازل تركيا لرفعها؟

أسعد منصور

فرضت أمريكا يوم 14/12/2020 عقوبات على الصناعة العسكرية التركية؛ بسبب قرار أنقرة اقتناء منظومة الدفاع الجوي الروسية «إس400»، وأدرجت رئيس مؤسسة الصناعات الدفاعية التركية وأربعة مسؤولين في المؤسسة إلى قائمة العقوبات. وقال وزير خارجيتها بومبيو «أمريكا ستطبق القانون الأمريكي بشكل كامل ولن تتساهل حيال أي صفقات كبيرة مع قطاعي الدفاع والاستخبارات الروسيين».

فرد الرئيس التركي أردوغان يوم 16/12/2020 قائلا: «إنها المرة الأولى التي يتم فيها فرض عقوبات وفق قانون كاتسا الأمريكي على دولة عضو في الناتو، فالعقوبات الأمريكية تمثل هجوما صارخا على الحقوق السيادية التركية. منذ البداية اقترحت تركيا تشكيل مجموعة عمل فنية وإيجاد حل للمشكلة عن طريق الحوار والدبلوماسية في حال وجود مخاوف بشأن شراء أنقرة إس400».

إن أصل المسألة يعود لأمريكا وتسخيرها لتركيا، إذ دفعتها لشراء هذه المنظومة حتى تغري روسيا بالبقاء في سوريا لتواصل تقديم الخدمات للحفاظ على النفوذ الأمريكي هناك، ورأت أن روسيا إذا طالت الحرب وضاق المستنقع عليها قد تقوم بأعمال تستعجل الحسم على غير ما يوافق حساباتها، فأوعزت إلى تركيا لتقيم ما يشبه التحالف مع روسيا لتضبط هجماتها على المعارضة التي حشرت في إدلب إلى أن تتمكن من تطبيق الحل السياسي. وكانت روسيا عام 2017 تتحفز للهجوم على إدلب وإنهاء المعارضة حتى تخرج من مأزقها، فقامت تركيا في أيلول 2017 وعرضت على روسيا شراء منظومة إس400 بمبلغ 2,5 مليار دولار، وهو ثمن مغر لروسيا، وكانت تمر في أزمة اقتصادية وتطبق عليها عقوبات أمريكية وأوروبية. وبرر أردوغان الحاجة لشراء المنظومة بعدم وجود عدد كاف من الطيارين لقيادة طائرات إف16 بعدما سرح أو اعتقل الكثير منهم عقب محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016. فلم تبد أمريكا اعتراضا يذكر وإن أعلنت تحفظها على الصفقة. وبدأ شبه التحالف التركي الروسي بالعمل حتى حصل اتفاق سوتشي يوم 17/9/2018 حول إدلب، فأعلنت أمريكا تأييدها ودعمها للاتفاق، حتى قال ترامب إنه كان وراء عقده. فذهب احتمال شن هجوم روسي كاسح على إدلب وضمنت أمريكا بقاء الوضع على الحالة التي تريدها، حتى تستوي الطبخة، وتتمكن من تطبيق حلها. فصعدت حملتها على الصفقة وبدأت تلوح بالعقوبات وكان أولها وقف مشاركة تركيا في إنتاج قطع لطائرة إف35.

إن تركيا دولة تدور في فلك أمريكا تنفذ مشاريعها ومخططاتها لتحقق بعض مصالحها وليحصل رئيسها أردوغان على الدعم الأمريكي حتى يبقى في الحكم. ولهذا فإذا تجاوز الحد أو تلكأ في تلبية مطالبها فإنها تقوم وتفرض عليه عقوبات حتى يلبي ما تريد. وهذا ما حدث في موضوع القس الأمريكي برنسون الذي سجن بتهمة التجسس، فطالبه الرئيس الأمريكي ترامب عام 2018 بإطلاق سراحه بعدما قال أردوغان «لن أطلق سراحه ما دمت حيا». فقام ترامب وأعلن عقوبات اقتصادية على تركيا أوجعتها، فما كان من أردوغان إلا أن تراجع وأطلق سراحه بعد ثلاثة أشهر، فرفعت العقوبات.

هذا وقد أوعزت إليه ليشتري منظومة إس400، وعندما حققت أهدافها كما ذكرنا في موضوع سوريا، طلبت منه أن يوقف إتمام الصفقة، وقد دفع ثمنها فأصبح في وضع حرج، بدعوى أنها تضر بالحلف الأطلسي وتكشفه لروسيا، لأن الرادارات التابعة للمنظومة ستتعرف على الطائرات الأمريكية. سيما وأنها تفرض عقوبات على روسيا بسبب موضوع أوكرانيا وضم القرم، وللتضييق عليها وجعلها تتنازل في هذا الموضوع وغيره من المواضيع. وفي الوقت نفسه يسهل عليها استخدام روسيا التي تتوهم أن أمريكا ستتساهل معها

إذا قدمت لها الخدمات كما حصل في سوريا، فحافظت على النظام السوري التابع لأمريكا، ولو أنها كانت تعقل وكان عندها بعد نظر، لتركت أمريكا تغرق في المستنقع، لتسنح لها فرصة للبروز عالميا بقوة وتتحدى أمريكا.

نفهم من تصريحات أردوغان أنه مستعد للحوار أي الاستعداد للتنازل حتى ترفع العقوبات كما حصل في موضوع القس الأمريكي، ويؤيد ذلك بيان وزارة خارجيته بالقول: «ندعو أمريكا إلى إعادة النظر في هذا القرار غير المنصف ونكرر استعدادنا لبحث القضية عبر الحوار والدبلوماسية انسجاما مع روح التحالف». مما يؤكد استعداد تركيا لتقديم التنازلات لأمريكا، مثل عدم استعمالها للمنظومة. وقد أبدى وزير الدفاع التركي أكار «استعداد تركيا لتبديد المخاوف الفنية لأمريكا بتوافق منظومة إس400 مع مقاتلات إف35»، وقال: «مثلما يستخدم بعض أعضاء الناتو (اليونان) إس300 داخل الحلف ستستخدم تركيا منظومة إس400 بنفس الشكل»، أي عدم استعمالها ميدانيا، فاليونان وضعت هذه الصواريخ في المخازن ولا تستعملها.

إن الدولة التابعة كالسعودية، يلبي حكامها طلبات الدول الكبرى مقابل المحافظة على كراسيهم ويخدمون مصالحها ولو على حساب مصالح بلادهم، فأعلن سلمان وابنه تقديم نحو 500 مليار دولار لأمريكا دعما لاقتصادها على حساب اقتصاد بلادهم، وهددهم ترامب بأن النظام السعودي لا يبقى أسبوعان بدون الحماية الأمريكية. والهالك الملك حسين تنازل عن الضفة الغربية بما فيها القدس وسلمها ليهود بناء على طلبات سيدته بريطانيا، ولم يهتم بمصالح الأردن، وابنه عبد الله يسير على نهجه في تقديم التنازلات ليهود حتى يبقى في الحكم. والبشير تنازل عن جنوب السودان للبقاء في الحكم ولرفع العقوبات، وخلفه حكام السودان الجدد سالكين مسلكه في التنازل والخيانة، وأخيرا اعترفوا بكيان يهود... وهكذا في كل نظام تابع، فمصيره ومصير القائمين عليه مرتبط بالمستعمر.

وأما الدولة التي تسير في الفلك فإنها تقامر بمصيرها، إذ تربط تحقيق مصالحها بدولة كبرى تبدأ بالتحكم فيها والتلاعب بها وتجعلها تحت الضغط والتهديد، وهذا ما حصل مع إيران فخدمت أمريكا في أفغانستان والعراق وذلك باعتراف حكامها أنفسهم، وحصل ما حصل معها هناك، ومن ثم في سوريا وبدأت تضغط عليها لتخرجها منها وتعطيها دورا ثانويا، وتلاعبت بها في موضوع الاتفاق النووي.

وتركيا كذلك ما انفكت عن تقديم الخدمات لأمريكا باعتراف أردوغان بمساعدتها في حرب كوريا وفي أزمة كوبا وفي أفغانستان وما زال يساعدها ويخدم مصالحها هناك، فقدم مذكرة تفويض يوم 16/12/2020 للبرلمان لتمديد مهمة القوات التركية في أفغانستان 18 شهرا اعتبارا من 6/1/2021 خدمة للمصالح الأمريكية هناك.

ولهذا وجب على المسلمين إسقاط كل هذه الأنظمة، وإقامة دولة تجمعهم كلهم، نابعة من دينهم، خلافة راشدة على منهاج النبوة. لا تتبع دولة كبرى ولا تدور في فلكها، بل ترعى شؤونهم حق الرعاية، وتحقق مصالحهم كاملة، وتقيم صناعة الأسلحة الثقيلة والمتقدمة بيدها، فلا تعتمد على الاستيراد، ولا تضع مصيرها تحت التهديد، فلا تجعل للكافرين عليها سبيلا.

أردوغان يريد إقامة علاقات أفضل مع كيان يهود

نشر موقع فرانس 24، الجمعة، 10 جمادى الآخرة 1442هـ، 25/12/2020م) خبرا جاء فيه: "صرح الرئيس التركي أردوغان الجمعة أن بلاده تريد إقامة علاقات أفضل مع (إسرائيل) لكنه انتقد سياسة (إسرائيل) تجاه الفلسطينيين معتبرا أنها "غير مقبولة".

وقال أردوغان للصحفيين في إسطنبول بعد صلاة الجمعة إن تركيا لديها مشاكل "مع شخصيات على أعلى مستوى" في (إسرائيل) وإن هذه العلاقات من الممكن أن تكون "مختلفة تماما" لو لم تكن تلك القضايا موجودة. وأضاف أردوغان أن المحادثات على المستوى الاستخباراتي استؤنفت بين الجانبين.

وتابع أردوغان "السياسة تجاه فلسطين خط أحمر بالنسبة لنا. من المستحيل أن نقبل السياسة (الإسرائيلية) تجاه فلسطين. تصرفاتهم التي تفتقر إلى الرحمة هناك غير مقبولة". ومضى يقول "لو لم تكن هناك قضايا على أعلى المستويات لكانت علاقاتنا مختلفة تماما... نريد أن نصل بعلاقاتنا إلى نقطة أفضل."

الراية: لم تصل العلاقات بين النظام التركي العلماني وكيان يهود الغاصب، المقامة منذ عام 1949م، إلى ما وصلت إليه في عهد أردوغان، ويطمح أردوغان في تطوير هذه العلاقات كما قال للأفضل على المدى القريب.

وسبق أن عبر رئيس وزراء كيان يهود نتنياهو عن سعادته وارتياحه الشديدين لازدهار العلاقات بين تركيا وبين كيانه في عهد أردوغان، حيث صرح لصحيفة جيروزاليم بوست في شباط/فبراير الماضي بقوله: إنه رغم الخطاب العلني للحكومة التركية، وتسميته له في السابق بأنه "هتلر" إلا أن العلاقات مُزدهرة بين الدولتين.

إن الواجب على المسلمين بعامة أن يتبرؤوا من سياسة أردوغان الخيانية، كما يجب على المسلمين في تركيا خاصة أن يطيحوا بهذا النظام العلماني الموالي ليهود وأمريكا، وأن يعيدوا سيرة أجدادهم الأخيار كالسلطان محمد الفاتح والسلطان عبد الحميد الثاني وغيرهما؛ الذين حكموا العالم بالإسلام وزلزلوا كيانات الكفار، وإنه بمقدور فرقة واحدة من جيش تركيا اليوم تحرير فلسطين كاملة إن وجدت قيادة إسلامية تحكم بالإسلام، وهم أهل لذلك.

تهالك الإمارات على التطبيع مع كيان يهود

خليفة محمد - الأردن

الخبر:

وجهت منظمة "إمباكت" الدولية لحقوق الإنسان رسالة إلى المفوضة الأممية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه، حثتها على اتخاذ إجراء عاجل ضد استثمار الإمارات في مؤسسات تنشط بالمستوطنات (الإسرائيلية) في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما حثت المنظمة باشليه على دعوة الإمارات إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنساني عندما تستورد منتجات (إسرائيلية)، بحيث تمتنع عن قبول منتجات المستوطنات؛ كي لا تدعم (إسرائيل) في توسيع احتلالها للأراضي الفلسطينية...

وأشارت إلى أن عمليات الاستثمار والشراء الإماراتية تشمل منتجات المستوطنات من النبيذ، والطحينة، وزيت الزيتون، والعسل.

وجاء في رسالة "إمباكت" أن شركة "فام القابضة" - ومقرها دبي - وقعت خلال الشهر الجاري صفقة مع شركات عاملة في المستوطنات (الإسرائيلية) لتصدير هذه المنتجات إلى الإمارات.

وأواخر أكتوبر الماضي، بدأ ترويج خمور مستوطنات الجولان السوري المحتل في دبي، بموجب اتفاق بين مصنع (إسرائيلي) وشركة إماراتية، ويقضي الاتفاق بترويج هذه الخمور لاحقا في كل أنحاء الإمارات. (الجزيرة نت).

التعليق:

إن موقف الأمة الإسلامية في جميع بلاد المسلمين من المستوطنات أنها كلها غير شرعية، بل إن وجود كيان يهود في فلسطين ليس شرعياً، وشرعيتنا ليست كشرعيتهم، شرعيتنا هي الإسلام والحكم الشرعي في كون فلسطين أرضاً إسلامية روّى ترابَها الصحابةُ والتابعون ومن تبعهم بإحسان؛ روّوها بدمائهم الزكية، ولا يغيّر في الحكم الشرعي تغيّرُ الواقع في غفلةٍ من الأمة الإسلامية، فالحكم الشرعي واحد، ومرجعيتنا الشرعية واحدة لا تتغير مهما طال الزمن، ومهما مكثت فلسطين تحت احتلال يهود، فإن يوم تحريرها قريب بإذن الله، هذا أولاً.

أما ثانياً، فإنه ليس مستغرباً على حكام الإمارات هذا التهالكُ المهين على التطبيع، وعلى فتح بلادهم أمام يهود وأمام صناعاتهم ومنتجاتهم، فقد أقاموا المعابد الوثنية والكنائس في بلادنا، ودأبوا على حرب الإسلام، فشاركوا بجيوشهم في قتل المسلمين في أماكن عدة في العالم، ويدفعون أموال النفط - التي هي ملكية عامة للمسلمين جميعاً - لحرب الإسلام وقتل المسلمين، وهم اليوم يفتحون بلاد المسلمين لإخوان القردة والخنازير، ويجعلونها سوقاً لصناعات من اغتصب أرض المسلمين ودنّس ترابها.

إن هؤلاء الحكام، في الإمارات، وفي جميع بلاد المسلمين، لا يمثلون المسلمين، ولا حق لهم بالتكلم باسم المسلمين، ولا بالتصرف نيابة عنهم، فليسوا من الأمة ولا من جنسها، وستلفظهم الأمة قريباً كلفظ النواة، وإن ذلك لكائن قريباً بإذن الله، وما ذلك على الله بعزيز.

مسلمو سريلانكا لا بواكي لهم

براءة مناصرة

إنّ الجروح النازفة في جسد الأمة الإسلامية كثيرة وتتزايد مع غياب الدرع الحامي والخليفة الراعي، وأحد هذه الجروح النازفة هي مأساة مسلمي سريلانكا. وسريلانكا أو جزيرة سيلان أو سرنديب أو جزيرة الياقوت كما كان يطلق عليها العرب قديماً هي جزيرةٌ تقع في المحيط الهندي جنوب الهند، وقد يستغرب بعض الناس من أنّ الإسلام قد وصل إلى سريلانكا في القرن الهجري الأول وذلك عن طريق التجّار المسلمين الذين وصلوا إلى تلك المنطقة ودخل أهلها فيه لِمَا رأوه من حسن أخلاق أولئك التجار ومعاملتهم وأمانتهم ولِما سمعوه منهم عن هذا الدين.

يعيش المسلمون في شرق ووسط سريلانكا، خاصة في منطقة كاندي (وسط)، وتقدر نسبة المسلمين في الجزيرة من سكان الجزيرة بـ9.7٪ بحسب إحصاء رسمي لعام 2012، ولكن هذه النسبة قد تكون تغيرت بسبب تزايد أعدادهم منذ إجراء هذا الإحصاء، ويقدر عدد المساجد بألفي مسجد موزعة على المدن والقرى المهمة التي ينتشرون فيها، كما أنّ لهم مدارس ومعاهد إسلامية خاصة، وتشير بعض المصادر إلى أنّهم يعتبرون الفئة الأكثر تعليما في البلاد.

لقد عانى مسلمو سريلانكا من الدول الاستعمارية التي تعاقبت على الجزيرة؛ البرتغال وهولندا وبريطانيا، وواجهوا تحديا من البعثات التبشيرية المدعومة من السلطات الاستعمارية الهولندية والبريطانية، وكذلك عانوا ولا زالوا يعانون من إجرام البوذيين كما يعاني إخوانهم مسلمو الروهينجا في ميانمار؛ نتيجة حقد البوذيين الوثنيين على الإسلام والمسلمين، وخوفهم من ازدياد أعداد المسلمين في تلك المناطق، حيث يتعرض مسلمو سريلانكا للإقصاء، وتستهدف مساكنهم ومتاجرهم ومساجدهم، ويتعرضون للقتل والتعذيب، ويضيّق عليهم في أداء شعائرهم وعباداتهم، وقد عانوا بشدة من الحرب الأهلية بين التاميل والسنهال خلال الفترة بين عامي 1983 و2009م، إذ قامت حركة التمرد التاميلية حينذاك بتشريد أكثر من سبعين ألف مسلم من شمال البلاد، كما قتل فيها المئات من المسلمين. وفي مارس 2006، قتل أربعة مسلمين وأصيب آخرون بجروح في انفجار قنابل يدوية ألقاها مجهولون على مسجد مدينة أكاراباتو التي تبعد 350 كيلومترا شرق العاصمة كولومبو، حيث كان مئات الأشخاص يصلون. كما شن بوذيون هجمات عنيفة على مسجد بأحد أحياء العاصمة في أوت 2013، مما جعل المسلمين يغلقون المسجد وينقلون مكان عبادتهم إلى مسجد قديم. وتجددت أعمال العنف التي استهدفت المسلمين في حزيران/يونيو 2014، مستهدفة منطقتين سياحيتين ساحليتين تسكنهما أغلبية من المسلمين، ووقف وراءها بوذيون، أدت إلى مقتل أربعة أشخاص وإحراق مئات المنازل والمحلات. وفي عام 2017، تمّ تنفيذ أكثر من عشرين هجوما على المسلمين على مدى شهرين في منطقة جينتوتا على بعد 115 كيلومترا جنوب العاصمة، تضمنت إحراق شركات يملكها مسلمون وهجمات بقنابل بنزين على المساجد. وفي بداية آذار/مارس 2018، دُمرت منازل ومتاجر مملوكة للمسلمين في منطقة كاندي على خلفية اشتباكات بين بوذيين

ومسلمين أدت إلى سقوط قتلى، ودفعت السلطات لإعلان حالة الطوارئ. واندلعت الأحداث بعد أن هاجمت مجموعة من الشباب المسلمين سائق شاحنة ينتمي للطائفة البوذية من العرقية السنهالية، بعد وقوع حادث مروري، وهو ما أدى إلى مقتله في منطقة ديجانا، وقتل شاب مسلم في السابع من آذار/مارس 2018 بعد تعرضه للاختناق جراء احتراق منزل في المنطقة نفسها. وفي 15/5/2019 أقدمت مجموعة معادية للمسلمين في سريلانكا على إضرام النار في مصنع شمالي العاصمة كولومبو، فيما حصلت جرائم قتل واعتداء على المسلمين في الفترة نفسها.

واليوم وبالإضافة إلى هذه الجرائم وغيرها تستغل السلطات السريلانكية مدفوعة من الرهبان البوذيين المتطرفين، تستغل جائحة كورونا لنشر الخوف من الإسلام، والأدهى والأمر بأنّ بعض المنظمات الإعلامية البارزة والقوميين المقربين من الحكومة الحالية قاموا بإلقاء اللوم على المسلمين بأنهم مسؤولون عن انتشار الفيروس في البلاد كما فعلت جارتهم الهند، وفوق ذلك قامت السلطات السريلانكية بحرق جثث المسلمين المصابين بكورونا رغم رفض أهلهم لذلك، بل إنّه ثبت عدم إصابة بعض من أحرقوهم بفيروس كورونا ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فإلى متى ستبقى هذه الجراح تنزف في جسد الأمّة الإسلامية؟! أليس في الأمّة وجيوشها من يتحرك لنصرة إخواننا في سريلانكا وفي سائر بلاد المسلمين؟! اللهم إليك نشكو ضعف قوتنا، وقلة حيلتنا وهواننا على النّاس، اللهم نصرك الذي وعدت.

وزارة السياحة الفلسطينية تسمح بإقامة حفل ماجن في مسجد النبي موسى

م. يوسف سلامة

كشفت وثائق تحصّل عليها الموقع الإلكترونيّ لصحيفة "العربي الجديد"، أن وزارة السياحة الفلسطينية، أعطت تصريحا لسماء سعد عبد الهادي، لتنظيم حفل موسيقى إلكترونية في مقام ومسجد النبي موسى بالضفة الغربية المحتلة. (الوثائق المصورة في موقع العربي الجديد)

هذا وقد تداول رواد مواقع التواصل مقطع فيديو يوثق إقامة مجموعة من الشباب والفتيات لحفل صاخب في مسجد النبي موسى شرق مدينة القدس المحتلة.

وتضمن مقطع الفيديو مشاهد رقص وتناول للخمور أثارت غضب الفلسطينيين.

ثم قام بعض الشبان الفلسطينيين بفض الحفل وطرد المشاركين فيه اعتراضا على ما يقومون به في المسجد.

وعلى خلفية هذه الواقعة قرر رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتيه تشكيل لجنة تحقيق فيما جرى في مقام النبي موسى على أن تبدأ هذه اللجنة أعمالها اليوم الأحد ومحاسبة كل من يثبت تورطه في هذا الأمر. [خبرني]

وزارة سياحة وفنون هذه أم وزارة دعارة ومجون؟!

يكاد المرء لا يصدق أن مثل هذا يحصل في الأرض المباركة فلسطين، ولكن العجب يزول عندما نعلم أن ما تسمى الحكومة أو بالأحرى سلطة دايتون هي التي تشجع على مثل هذه الأعمال المخزية التي لا تمت لأهل فلسطين بأدنى صلة.

وليس الأمر متعلقا بمخالفة ما يسمى بالقانون الفلسطيني، بل هي مخالفات شرعية تستوجب الحد في شرب الخمر والتعزير بنشر الرذيلة والاختلاط الماجن والسفور.

بغض النظر أن الفساد هذا حصل في مسجد أو في الشارع العام أو في متنزه أو مكان خاص، فكلها حرام ولا يجوز السكوت عليها.

من هذا المقام أوجه الثناء وخالص الدعاء للشباب المخلصين الغيورين الذين طردوا الأراذل وأخرجوهم صاغرين.

ونأمل أن نجد في الأمة من أهل القوة من يؤازرهم ويتصدى لمن سمح لهم وأعطاهم الإذن والتصريح سواء من وزارة الدعارة أو من هم فوقها فيأخذوا على أيديهم ويعرجوا على رئيس سلطتهم الفاسد الذي ما برح يتباهى بالحريات والانفتاح والتفاعل الشبابي مع يهود إخوان القردة والخنازير وعبد الطاغوت.

إلهي عفوك ورحمتك، فلا يحل علينا غضبك بما فعل السفهاء منا.

تونس الأزمة المتوارثة

(الجزء الثاني).

أ. أحمد بن حسين - تونس

تحدثنا في الجزء الأول عن أصل الأزمة تاريخيا وكيف كان البايات عموما مع اختلاف في قوة وضعف الولاء وللباب العالي مع ما لهم من نوازع استقلالية وميول أوروبية خاصة لو نظرنا في الموضوع وراعينا السياق وهو سياق ثورة صناعية أوروبية أبهرت الأبصار وأدخلت ارتباكا على العملاق العثماني الذي يريد الجمع بين المبدئية والواقعية أو بين التجذر في الهوية والأصالة والعصرنة أو بين المحافظة على الصفة والمضامين الإسلامية من حيث إن الدولة العثمانية هي الممثل الوحيد للمسلمين في العالم ككيان سياسي وبين أخذ نصيب من الثورة الصناعية بشكل يليق بدولة تتصدر وتتحكم في الموقف الدولي.

كان الارتباك واضحا وظاهرا في التعامل مع هذا المستجد خاصة مع الضعف التشريعي وتسرب الضعف الفكري بحيث كان كل شيء دخيل وغربي يُصبغ بصبغة الإسلام فيوقع عليه شيخ الإسلام بحيث «ما لا يخالف الإسلام فهو من الإسلام»، فكان مفهوما أن يسيطر على البايات هاجس ما يسمى بالإصلاح والعصرنة والتنافس على إحداث ثورة إصلاحية من حيث المظاهر المدنية بعقلية تسهيل رعاية شؤون الناس ولكن لم يكن مقبولا ولا مبررا أن يميلوا كل الميل إلى حد أخذ قوانين غربية مؤشرة بطابع إسلامي وإعطاء الطامعين من بريطانيين وألمان وفرنسيين وإيطاليين ثقة وأن يكونوا محل إجلال وإكبار بحيث يشرفون على قطاعات حساسة من تكوين عسكريين وأساتذة ومعلمين وإداريين، وكلّ ذلك ما كان ليكون لو كان الإسلام مفهوما بشكل صحيح وسليم من حيث التفريق بين ما يؤخذ من الغرب وما يرد.

حتى لا نستغرق في قراءة الواقع قراءة نقدية نعود لنواصل من حيث انتهينا في المقالة السابقة للحديث عن أزمة تونس المتوارثة التي يحاول الفاعلون في المشهد السياسي اليوم تسطيحها وجعل المشاكل تقنية وإدارية ولكن الجذور عميقة متوارثة، واليوم نأتي على فترة مهمة من تاريخ البايات والتي فيها إحداث لجنة مالية دولية وإحداث دستور الأمان وتغريب البلاد حضاريا وتمكين الأجانب عن طريق امتيازات كبيرة مع إرهاق أهل البلد بضرائب كانت مقدمة لحراك وثورة علي بن غذاهم وكل ذلك كان موجوداً في عهد الباي محمد وأحمد باي ولكن تبلور وتدستر في عهد محمد الصادق باي ووزيره خير الدين التونسي أو خير الدين باشا.

محمد الصادق باي (1859 – 1882):

أبرز ما ميّز فترة هذا الباي الذي مدحه الكثير وانتقده آخرون هو إعلانه لدستور عهد الأمان سنة 1861 وهو الدستور الذي مثل مسخ الهوية الإسلامية للبلد وبداية تغريب لعينة لأهالي الإيالة التونسية فكان ترسيخ القيم الأوروبية حيث احتوت بنوده الثلاثة الأولى على دسترة الحريات الشخصية والضرائب المجحفة دون تمييز بين الأشخاص والأديان والسماح للأجانب بحرية امتلاك الأراضي العقارية بالإضافة إلى امتيازات التنقيب عن مختلف المعادن حيث كان معظمها من نصيب فرنسا وإيطاليا وبريطانيا، وهذا ما يزيل الغرابة عن أزمة هذا البلد في علاقته بثرواته المنهوبة والتي فرط فيها البايات ولم تبال بها دولة ما يسمى الاستقلال، وتم استدعاء الإرهاب والاغتيالات السياسية من أجل أن يظل هذا البلد محروما من ثرواته محكوما بدستور لا يختلف إلا في شكليات عن دستور الأمان حيث ظلت الدساتير من دستور الأمان 1861 فدستور 1959 حتى دستور 2014 كلّها لا تراعي إلا شيئا واحدا وهو: مصالح المستعمرين وخدمهم من السياسيين ورجال المال والأعمال حتى يبقى هذا البلد تحت وصاية المستعمرين، فأصبحنا كقول الشاعر:

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ * والماء فوق ظهورها محمول**

هذا أبرز حدث في عهد الباي محمد الصادق باي الذي كان تتويجاً لمقدمات أحمد محمد باي إذ كرس دستور الأمان الشخصية الغربية الحضارية للبلد في محاولة من البايات في نقض عروة الانتماء الإسلامي للدولة العثمانية ومحاكاة للأوروبيين وخاصة الوزير خير الدين باشا الملقب بخير الدين التونسي الذي كان يبدو عليه محاولة للجمع بين الأصالة والمواكبة في نظرة توفيقية تفتقد التأصيل الشرعي الذي لا يشذ عن التوجه العثماني ككل، حيث كان يسعى هذا الوزير إلى توثيق الصلة مع الباب العالي وفي الوقت نفسه كان منبهرا بالثقافة الأوروبية، وهذا واضح حيث أقام هذا الوزير نظاما برلمانيا وأسس لمجلس تشريعي له سلطة واسعة منها التشريع وحتى خلع الأمير إذا خالف الدستور، كما أن خير الدين باشا هو مؤسس مدرسة الصادقية التي قوبلت باستياء كبير وواسع في الشعب حيث اعتبرت محاضن تكوين المثقفين ثقافة أوروبية تكوّن أعداء مستقبليّين للبلد.

نعم كان هذا التخبط الكبير والانبهار الذي أعمى الأبصار سببا في عكس أصل المشكل من كونه مشكل فهم صحيح للإسلام إلى مشكل مزيف غير واقعي وهو دستور للبلد كما للأوروبيين دساتير حتى نواكب العصر ونتطور كما تطوروا.

فكان كلّ هذا مقدمة لثورة علي بن غذاهم سنة 1864 التي كانت تعتمل بسبب بيع الباي البلد للأوروبيين ومحاولة تغريب البلد وإدخال قوانين كفر على البلد زائد إثقال كاهل الناس بالضرائب دون مراعاة لأي فارق أو طبقة مجتمعية فكانت تطال الجميع علماء وعسكر وطلبة وفلاحين ويهود حاضرة كل الناس عوض أن لا تكون ضرائب على الشعب لأنها محرمة شرعا وليست من الطرق التي يسمح بها الإسلام حيث يجيز الإسلام فقط ضرائب على الأغنياء وفي أزمات معينة وبقدر معين وبشروط معينة في حالة شغور خزينة الدولة مما يكفي. فكانت ثورة انتهت بسجن علي بن غذاهم ليموت مسمّما في الاعتقال وحيث نجح مصطفى خزندار المعروف بفساده ورهنه للبلد بزرع الفتنة القبلية والعروشية وسط الثوار فأفشل الثورة ودعم ركائز دستور الأمان.

وخلاصة القول إن فترة حكم الصادق الباي التي سبقت فترة الاستعمار المباشر كانت تتسم بتغيير ملامح البلد وتهيئتها لفك ارتباطها مع الباب العالي وتمكين الأجانب خاصة الفرنسيين منها ومن ثرواتها وإنشاء محاكم خاصة بهم بحيث يخضعون في بعض القضايا إلى أحكام قناصلهم عوضا عن الحكم العثماني، وبالتالي كانت تهيئة لوضع تونس تحت وصاية المستعمرين الذين تغلغلوا في البلد إلى حدّ كتابة هذه الأسطر بل وحيث حتى اللحظة نتوارث هذه الأزمة والكل حكاما ومحكومين منذ البايات وحتى دولة ما بعد الاستقلال بل حتى ما بعد الثورة - إلا من رحم الله - أقصى ما يفعله الحكام والوسط السياسي هو فقط تحسين شروط العبودية وتغيير صعيد المعركة من معركة ضد الاستعمار لاسترجاع تونس منهم إلى خفض السقف لتكون معركة ضد الدكتاتورية لإرساء نظام برلماني هو نفسه ما أرساه البايات قبل الحماية والاستعمار...

وما أشبه اليوم بالأمس.

التوجهات الرأسمالية للبنك الدولي من أسباب شقاء البلاد والعباد

أ. ممدوح بوعزيز

الخبر:

صدر مؤخرا تقرير البنك الدولي حول الوضع الاقتصادي بتونس، حيث قدّر أن البلاد تشهد انخفاضا حادا في نسبة النمو مقارنة بأغلب نظرائها على المستوى الإقليمي، فضلا عن معاناتها من بطء النمو وارتفاع نسبة التداين وسيؤدي تباطؤ النمو إلى ازدياد البطالة وارتفاع نسب الفقر. وأوصى التقرير بإعادة هيكلة المالية العمومية عبر الحد من كتلة الأجور وتحويل المساعدة الاجتماعية من الإعانات إلى التحويلات الأكثر استهدافاً، ومعالجة المخاطر المالية للمؤسسات العمومية، لتعبئة المزيد من الموارد للاستثمار العام.

التعليق:

تعتبر هذه الفترة من آخر كل سنة، أكثر الفترات نشاطاً لبعثات البنك الدولي في جميع بلدان العالم وخاصة منها المصنفة كبلدان نامية أو متخلفة.

ويعمل البنك الدولي على إضفاء الصبغة التشريعية لحبائله وأوامره من خلال دسّها في مشروع الميزانية وفرضها على الشعوب في شكل قوانين تطبق بالحديد والنار.

وفي هذا الإطار، جاء بيان البنك الدولي ملزما الحكومة على القيام بالإصلاحات المطلوبة منها، خلال الفترة القادمة، كإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخاصة عقلنة النفقات بالضغط المباشر على كتلة الأجور التي تستحوذ على نصف النفقات العمومية.

إن ما يزعمونه من عقلنة النفقات العمومية يتلخص أساسا في تقليص الاعتمادات الموجهة للقطاعات المجتمعية الحيوية كالتعليم والصحة والوظيفة العمومية أو على تقليص المعدات والخدمات الضرورية لعدد من المرافق العمومية الحيوية في الوقت الذي يسمح فيه بهامش واسع من التبذير في مجالات أخرى كثيرة.

هذه السياسة المتمثلة في تجميد مستوى المرتبات والأجور والحد من التوظيف العمومي، تعتبر المولد الحقيقي والسبب الأساسي لأغلب مشاكل الشعب. فقد عمقت هذه الوضعية انهيار القدرة الشرائية وتآكل الطبقة الوسطى بما أن أجور الموظفين وإن كانت تشكل أهم وأكبر بنود الإنفاق العمومي الجاري في الميزانية العامة، إلا أنها من ناحية أخرى تعتبر المصدر الأساسي لإنفاقهم، وبالتالي فإن تخفيضها من خلال تجميد الأجور والتوظيف سينعكس مباشرة في تخفيض القدرة الشرائية، مما يترتب عليه تأثير في الحركة التجارية والاستهلاك الداخلي.

كما أن الضغط على ميزانية المؤسسات العمومية والتوظيف العمومي يؤثر على جودة الخدمات، فكثيرا ما نسمع عن مدارس بدون مدرسين، وكذلك عن مستشفيات بدون أطباء أو بدون أدوية أو بدون معدات.

إذا فان ما يدعون أنها عقلنة هي في حقيقة الأمر كارثة على العباد والبلاد وهي نتيجة حتمية لجشع النظام الرأسمالي الباحث لشيطنة المؤسسات العمومية كي يحل محلها القطاع الخاص في مجالات التعليم والصحة والنقل.

وكما استنتج وزير المالية التونسي السابق حكيم بن حمودة (2012): «إن سياسات إجماع واشنطن [برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي] تسببت في الإقصاء السياسي، وعدم الكفاءة الاقتصادية، وزيادة عدم المساواة.

هذا الكوكتيل المتفجر هو قام ما بتغذية مشاعر الإحباط والغضب وكان مصدرا للثورات العربية».

وهنا نتساءل بعد تجربة أكثر من 40 سنة من توجيهات البنك الدولي، هل هذه التوصيات الملغومة المزعومة ساهمت في رقي البلاد والرفع بها إلى مستوى الدول المتقدمة أم أنها لا تتعدى أن تكون مظهرا آخر من مظاهر الاستعمار المتجدد، خصوصا وأننا نعيش وضعا شبيها بالفترة التي سبقت احتلال تونس في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من حيث ارتفاع حجم المديونية وهشاشة البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإفلاس تدبير الشؤون العامة؟

إذن تونس الآن في المفترق: الدولة تتبنى الرأسمالية والخصخصة كسياسة عامة، والشعب يعيش ضنك العيش وتأزم الأوضاع، هذا الوضع المتأزم، يستلزم من عامة الناس مناهضة الرأسمالية وأفكارها المتوحشة وتكثيف الجهود لقلع هذا النظام وتبني نظام الإسلام منهج حياة.

المديونية، سياسة الغرب في الإستعمار

أ. علي السعيدي

تزدحم خانة الديون في موازنات الدول العربية المعلنة سنويًا بعدة مليارات من الدولارات، وتزداد بشكل متسارع، كما تتفاقم معها أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية تسببت في انهيار حكومات دول واندلاع ثورات خلال العقد الأخير نتيجة التردّي الحادّ في الأوضاع المعيشية للشعوب.

وارتفعت ديون 20 دولة عربية في نهاية العام 2019م لتصل إلى أكثر من تريليون دولار، صعودًا من 923.4 مليار دولار في 2016م، و878 مليارًا في 2015م، و891 مليارًا بسنة 2014م، وهي كانت 426.4 مليار دولار في العام 2000م، وتصاعدت إلى أرقام خيالية في 2020م.

وخلال العقد الأخير، تصاعدت أزمات اجتماعية وسياسية في معظم الدول العربية ربما يكون أحد أسبابها، إن لم يكن الأهم، أزمة تراكم الديون العامة وارتفاع تكلفة هذه الديون، وعدم القدرة على سَدادها، وما يتبع ذلك من أزمات اقتصادية خانقة ترتّب عليها انعدام القدرة على اتخاذ القرارات التي تقود إلى استقرار أوضاع البلاد.

ويزداد تأثير أزمة الدين العام على الدول العربية النفطية وغير النفطية بسبب عدم سيطرتها على مواردها المنهوبة، واحتياطاتها النقدية الضعيفة مقارنة بنفقاتها العالية؛ ما جعلها أكثر عرضة للأزمات السياسية والاقتصادية بالسنوات الأخيرة.

نقدم لكم في سياق التقرير التالي واقع الديون العامة في 10 دول عربية، ونقارن بين حجم هذه الديون والناتج المحلي الإجمالي، وقيمة الدين التي تترتب على كل مواطن بهذه الدول.

لبنان، المواطن يتحمل 4400 دولار من دين بلاده:

*الدين العام : 86 مليار دولار مع نهاية 2019م.

* حجم الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان نحو 152٪.

*نصيب الفرد اللبناني من ديون بلاده 4444 دولارًا.

الأردن، المواطن يتحمّل 4000 دولار من ديْن بلاده:

*الدين العام : 38.69 مليار دولار، أي ما نسبته 95.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. * حصة كل مواطن أردني من ديون بلاده تبلغ نحو 4091 دولارًا.

تونس، المواطن يتحمّل 2400 دولار من ديْن بلاده:

* الدين العام: 31.9 مليار دولار.

*يمثل الدَين العام ما نسبته 69.49٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي .

* حصة كل مواطن تونسي من ديون بلاده نحو 2400 دولار.

المغرب، المواطن يتحمّل 2120 دولارًا من ديْن بلاده:

*الدين العام:106 مليار دولار.

*يمثل الدَين العام ما نسبته 64.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

*نصيب كل مواطن مغربي من ديون بلاده نحو 2125 دولارًا.

السودان، المواطن يتحمّل 1360 دولارًا من ديْن بلاده:

* الدين العام السوداني:54 مليار دولار.

* نسبة الدين العام بلغت 166٪ من إجمالي الناتج المحلي.

* نصيب كل فرد من دين بلاده: 1364 دولارًا.

موريتانيا، المواطن يتحمّل 1150 دولارًا من دَيْن بلاده:

*الدين العام: 5 مليارات دولار.

* نسبة الدين العام : 100٪ من إجمالي ناتجها المحلي السنوي.

*نصيب كل مواطن موريتاني من دين بلاده: 1150 دولارًا.

مصر، المواطن يتحمّل 900 دولار من ديْن بلاده:

*الدين العام: 109 مليار دولار في 2019م.

* نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 36.1٪.

*حصة كل مواطن مصري من دين بلاده بـ 880 دولارًا.

اليمن، المواطن يتحمّل 700 دولار من ديْن بلاده:

*الدين العام : 19.7 مليار دولار.

* نسبة الدين العام:85٪ من إجمالي الناتج المحلي.

* حصة كل مواطن من الدين العام: 714 دولارًا.

الصومال، المواطن يتحمّل 350 دولارًا من ديْن بلاده:

*الدين العام: 5 مليارات دولار.

*نسب الدين العام: 68.4٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد .

*حصة كل مواطن صومالي من ديون بلاده : 357 دولارًا.

سوريا، المواطن يتحمل 240 دولارا من دين بلاده:

*الدين العام :4.4 مليار دولار.

* نسبة الدين العام: 9.7٪ من الناتج المحلي للبلاد.

* حصة الفرد في سوريا من ديون بلاده 241 دولارًا.

ثروات الحكام والمال المنهوب:

أمام هذه الوضعية الكارثية المتمثلة في إغراق البلاد في حزمة من الديون المهلكة، وتمكين الصناديق الاستعمارية من إحكام قبضتها على مقدراتها، تنضاف كارثة أخرى زادت في الطين بلة تمثلت في تولي حفنة من العملاء مقاليد الحكم بعد رضى الغرب عنهم وتوليتهم إدارة الشأن العام بما يضمن مصالحهم، وقد عمد هؤلاء الحكام إلى النهب والاختلاس من المال العام وجمعوا ثروات تعادل ميزانيات دول، وكدّسوها خارج البلاد في بنوك الغرب الكافر ليلحقوا بها متى ما أحسوا بتعكر الأجواء وثورة الناس عليهم. ولم تعد الأخبار التي تتناول نقل أموال المسؤولين والحكام ورجال الأعمال العرب للبنوك الخارجية من الأخبار اللافتة للانتباه، وصار ذلك من بديهيات الحكم وتولي المناصب العليا في الدولة، وصار الرأي العام أن الحكام لصوص بامتياز.

وتحتل البنوك السويسرية والأميركية والبريطانية والفرنسية النصيب الأكبر من إيداع الأموال المهرَّبة من الدول العربية، وهكذا ينعم الغرب بنعمتين: نعمة الهيمنة على البلاد الإسلامية ونهب خيراتها عبر النفاذ غير المشروط لشركاته وصناديقه الاستعمارية، ونعمة تخزين المال المنهوب من قبل الحكام في المصارف الأجنبية واستعمالها في الدورة الاقتصادية لبلدانهم، فهل بقي لأهل البلد شيء بعد تكالب الغرب والعملاء على نهب كل ثروة فوق الأرض وتحت الأرض؟.

في تقرير مطول لـ «دويتشه فيله» تناول ملف الأموال العربية المهربة للخارج، نقل عن الغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة في جنيف تقديرها لحجم الأموال العربية المنهوبة والمخفيَّة في البنوك السويسرية بنحو 200 مليار دولار، فيما قدرت إجمالي المبالغ العربية المودعة في الخارج بصفة عامة بحوالي عدة تريليونات من الدولارات. التقرير استعرض أبرز الوجهات التي تحتضن الأموال العربية إلى جانب سويسرا، منها على سبيل المثال جزر البحر الكاريبي البريطانية وليشتنشتاين وولايات نيفادا وجنوب داكوتا ووايومنغ وديلاوير، لافتًا إلى أن قسمًا كبيرًا من هذه الأموال يعود إلى حكام ورجال أعمال فاسدين حصلوا على ثرواتهم بطرق غير مشروعة على مدار عقود طويلة مضت، تحت بصر المسؤول الكبير الذي سمح لهم ببعض فتات مقارنة بما يجنيه عبر الهيمنة المباشرة ووضع اليد على ثروات الأمة.

صندوق النقد الدولي من أذرع الاستعمار:

أنهت الحرب العالمية الثانية حقبة من التاريخ كانت الدول الكبرى تعمد فيها إلى خوض الحروب واستعمار البلدان من أجل تلبية احتياجاتها الاقتصادية، من جمع الموارد وفتح الأسواق لمنتجاتها؛ ولكن هذه السياسة انتهت إلى حربين عالميتين مدمرتين؛ وهو ما دفع بالقوى المهيمنة بعد نهاية الحرب الثانية إلى إيجاد أشكال ووسائل جديدة لإدامة الهيمنة وضمان تحقيق مصالحها.

بريتون وودز وإعادة تأسيس النظام الاقتصادي العالمي

بينما كانت الحرب العالمية الثانية تتجه إلى نهايتها، استضافت الولايات المتحدة 730 ممثلًا عن 44 دولة، هم حضور المؤتمر المنعقد في منتجع «بريتون وودز» بين غابات ولاية نيوهامشاير، وذلك في تموز (يوليو) من العام 1944م، وخُصِّصَ المؤتمر لمناقشة قضايا

النقد والمال في عالم ما بعد الحرب؛ بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في النظام العالمي الوليد؛ حيث تم تثبيت سعر الدولار فيه مقابل الذهب (35 دولارًا لكل أونصة)، وتثبيت نظام صرف العملات وربطها بعملة الدولار. ولتحقيق غايات المؤتمر انبثقت عنه مؤسستان دوليتان، وهما: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، إضافة إلى التمهيد لتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) والتي وقعت لاحقًا في جنيف عام 1947م.

كان دور صندوق النقد هو ضبط السيولة النقدية وأسعار الصرف، بينما يُموّل البنك الدولي مشاريع إعادة الإعمار في المناطق المدمّرة ويهيئها للمشاركة في السوق العالمية، وأما اتفاقية التجارة فترعى حرية التجارة عالميًا بما يضمن مصالح المراكز الرأسمالية من خلال ضمان نفاذ المنتجات المصنّعة فيها إلى أسواق الدول المستهلكة.

هيمنة غربية منذ التأسيس:

وقد هيمنت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية على صندوق النقد منذ تأسيسه؛ حيث كانت عند التأسيس هي الأكثر استعدادًا للتعاون الاقتصادي، وكانت الولايات المتحدة تسيطر على ثلثي الاحتياطيات الذهبية في العالم، فحافظت هذه الدول على النسبة الكبرى من مدّخرات الصندوق، ويرتبط نظام الصندوق والحقوق التصويتية للدول بحصتها في رأسمال الصندوق، وتسهم الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر فتبلغ حصتها نحو 17٪، بينما تصل مساهمة مجموعة الرأسماليات الغربية مجتمعة حوالي 45٪ من القوة التصويتية، وهي نسبة كبيرة بالنظر لحصتها السكانية التي لا تتجاوز 20٪ من إجمالي سكان العالم، ما يمنحها القدرة الحاسمة على توجيه قرارات الصندوق وسياساته، بما يجعل منه معبّرًا عن مصالحها، ومكرّسًا لهيمنتها وبسط نفوذها، وهو ما دفع بدول أخرى إلى محاولة إيجاد بنوك وصناديق إقراض أخرى بديلة؛ حيث تم تأسيس صناديق وبنوك على مستوى القارات، كبنك التنمية الآسيوي والأفريقي بحثًا عن الفكاك من الهيمنة الأميركية؛ لكن مثل هكذا بنوك وصناديق تبقى أدوات في أيدي من أنشأها لبسط الهيمنة والنفوذ ومص دماء الغير.

وصفة الأفقار ثم الهيمنة:

يقوم عمل الصندوق على منح القروض بالفوائد لحكومات الدول المحتاجة، فعندما تصل الحكومة إلى أزمة اقتصادية حادّة وتعلن حالة الإفلاس، مع عدم قدرتها على سدّ العجز في الموازنة اعتمادًا على الإيرادات المحلية ضمن المدى المنظور، تُقرر عدد من الحكومات اللجوء إلى الاستدانة من الصندوق الدولي كحلّ لمشكلاتها؛ وذلك على أمل أن تكون قادرة على سدّ الدَّيْن خلال سنوات معدودة. ولكن ما يحصل هو أنّ الصندوق يشترط بدايةً أن تخضع الحكومات لتوصياته ووصفاته وشروطه التي يضعها فريق الخبراء عنده، وذلك كشرط من أجل استمرار منح القروض، وتسهيل سدادها من خلال إعادة الجدولة وتمديد الآجال، وهنا تبدأ سياسة الصندوق والغايات غير المعلنة بالانكشاف، حيث إن الصندوق يعتمد وصفة ثابتة موحّدة لا تتغير، يقوم بفرضها على جميع الدول، رغم ما بينها من تفاوت وتباينات شاسعة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتقتصر توصيات الصندوق بشكل أساسي على فرض خطط التقشف وتخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية بما في ذلك من رفع الدعم عن السلع الأساسية، وفرض الضرائب والرسوم، إضافة إلى خفض الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم، والرعاية بشكل عام، بما يضمن توفير عوائد مالية سريعة يتم دفعها للصندوق ليقوم بالمقابل بمنح الحكومة قروضًا جديدة. ولا تمسّ هذه الخطط غالبًا مُخصصات الإنفاق العسكري والأمني لأنهما صماما حماية للنظام الرأسمالي يحفظانه من السقوط والتصدع والانهيار في حالة خروج الناس لإسقاطه.

وبالإضافة إلى خطط التقشف، يفرض صندوق النقد على الحكومات برامج تحت مسمى «إعادة الهيكلة» والإصلاح الاقتصادي، تفرض خصخصة مؤسسات القطاع العام، وترافقها توجيهات برفع الحواجز الجمركية والتعريفات عن السلع القادمة من الدول الكبرى المهيمنة على الصندوق، ويهدف الصندوق من ذلك إلى فتح السوق المحلية أمام الشركات المسجّلة في الدول الكبرى بحيث يتحول السوق المحلي إلى سوق مستهلك لمنتجاتها، ومُسيطر عليه من قبل هذه الشركات، وهو ما يؤدي إلى فقدان الدولة القدرة على توفير عائدات محلية تسدّ عجز الموازنات، وذلك بسبب فقدان الدولة الإيرادات العائدة من شركاتها التي تم بيعها، وبسبب تقلص القاعدة الضريبية نتيجة لتراجع الشركات المحلية أمام الأجنبية، وهكذا، وبسبب توصيات الصندوق ووصفاته تدخل الحكومات في حالة من العجز والإفلاس الدائم مع تفاقم حجم الدين الخارجي بما يحولها إلى زبون دائم للصندوق.

* انهيار اقتصادي واجتماعي:

تهدد وصفات الصندوق اقتصاد البلدان بالانهيار؛ إذ يؤدي عجز الميزانية واختلال الصادرات والواردات إلى ارتفاع مستويات التضخم وتراجع العملة المحلية، ويؤدي تخريب القطاعات المنتجة إلى ازدياد معدلات البطالة وانخفاض معدلات الأجور وتراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي وينتهي كل ذلك إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية، من انكماش الطبقة الوسطى مع نزول أفرادها إلى الطبقة الفقيرة، وتزداد نسب الفقر والفقر المدقع، وتصبح غالبية الناس تحت خط الفقر.

ويؤكد بروفسور الاقتصاد في جامعة كولومبيا، جوزيف ستيغليتز، أنّ وصفات الصندوق ليس هدفها مصالح البلدان المَدينة، وإلا ما كانت وصفة الصندوق ثابتة بهذا الشكل، لا تراعي خصوصيات كل دولة على حدة، ولتنوعت الوصفات وتعددت بتنوع وتعدد أوضاع تلك البلدان.

الآثار السياسية لسياسات الصندوق

وهكذا، فإنّ السياسات التي يفرضها الصندوق لا تأخذ بالاعتبار الجوانب الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية قبل الانطلاق في تنفيذها، وتؤدي حالة الانهيار الاقتصادي والاجتماعي وما يرافقها من ترشيد النفقات ورفع الدعم والمعونات عن السلع الأساسية إلى إفقاد الدولة وظيفتها ومسؤوليتها الرعوية، وهو ما يحمل انعكاسات سياسية تتمثل في تراجع القاعدة الاجتماعية للدولة؛ ما يؤدي إلى ارتدادات سياسية تتمثل في تصاعد الحركات الاحتجاجية، مما يزيد من معدلات التوتر وعدم الاستقرار. هذا ولا تقتصر الآثار السياسية لسياسات الصندوق عند ذلك؛ حيث تدفع الحكومات أثمانًا سياسية عديدة، فيُطلب منها اتخاذ مواقف متفقة مع مواقف الدول الكبرى، كما في حالات التصويت على قرارات الأمم المتحدة المختلف عليها، أو إقامة قواعد عسكرية على أراضيها، أو تقديم مساعدات لوجستية أو التحكم المباشر وفرض الكوميسيون المالي، وبالتالي تصير تابعًا وحديقة خلفية للمستعمر الناهب.

هل إلى خلاص من سبيل؟

بكشف عورة النظام الرأسمالي القائم على عقيدة فصل الدين عن الحياة وإطلاق الحريات، وبيان طريقته في نشر مبدئه عبر الاستعمار الذي يمهد له بخطوات، من بينها إغراق البلاد بالديون عبر صناديقه، ثم بالإملاءات الصارمة لتنفيذ سياساته، انتهاء بفرض الهيمنة والوصاية والخضوع التام لا يسعنا إلا أن ننعت هذا النظام بالإرهاب والإجرام، وأنه سبب شقاء البشرية وضنكها، سواء في البلدان التي تحتضنه عقيدة ونظامًا، أم في البلدان التي تعتقد عقيدة الإسلام ويطبق فيها النظام الرأسمالي بالإكراه والحديد والنار. الجميع مكتوٍ بنيران الرأسمالية وعقيدتها الديمقراطية العفنة التي ناقضت الفطرة البشرية وجعلت من الإنسان وحشًا يبحث عن المتع فقط بأي طريقة كانت طلبًا للسعادة، فلا هو سعدَ ولا أسعدَ غيره، بل كان نصيبه الضنك ثم الضنك. قال تعالى: **(ومن أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ)**.

كلام الله تعالى حقٌ وصدقٌ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد؛ وكما قال تعالى: **(وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا)** وقال سبحانه: **(وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا)** وقال سبحانه: **(وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)** وقد حكمَ الله سبحانه **وتعالى بمعيشة الضَّنك على مَن أعرضَ عن ذِكْره وخالف أمرَه واهتدى بغير هُداه، يقول الحافظ ابن كثير رحمه الله: (فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكا) أي: في الدنيا؛ فلا طمأنينة له، ولا انشراحًا لصدره؛ بل صدره ضيّق حَرَج لضلاله، وإن تنعَّم ظاهرُه، ولَبِسَ ما شاء، وأكلَ ما شاء، وسكنَ حيث شاء؛ فإنَّ قلبه ما لم يَخْلُص إلى اليقين والهُدى فهو في قلق وحيرة** وشكّ، فلا يزال في ريبه يتردّد، فهذا من ضَنَك المعيشة. فكان حريًا بالناس والشعوب والأمم والمجتمعات والدول البحثُ عن مبدأ آخر يقوم على عقيدة عقلية صحيحة تقر ما في الإنسان من عجز واحتياج للخالق المدبر، ونظام حياة منبثق من هذه العقيدة يعالج مشاكل الإنسان من حيث هو إنسان، نظام من وحي رب العالمين لا من وضع بشر عاجزين. هذه العقيدة هي العقيدة الإسلامية بدون منازع. وهذا النظام هو نظام الإسلام الذي لا يمكن أن يطبق إلا حين تحمله دولة مبدئية هي دولة الخلافة الراشدة الثانية الآتية قريبًا بإذن الله، والتي ستقلب جميع الموازين وتؤسس لفترة مشرقة من تاريخ البشرية تعمُّها السعادة والرفاه والطمأنينة، كما عاشتها سابقًا لأكثر من 13 قرنًا كانت فيه الدولة الأولى في العالم، قال صلى الله عليه وسلم: «... ثم تكون خلافة على منهاج النبوة».

أبو ذرّ التّونسيّ (بسّام فرحات)

منظومة الرقّ في الإسلام

أحكام شرعيّة تحفظ كرامة العبيد وتنظّم الظّاهرة وتؤسّس لزوالها

كنّا طرحنا في الأسبوع الفارط قضيّة حظر الرقّ في الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبيّنا فشل ذلك الإجراء في تحرير العبيد لأنّه مجرّد قرار مصلحيّ مسقط محكوم بخلفيّات اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة فكّكت منظومة الرقّ الفلاحي لتؤسّس لمنظومة الرقّ الصّناعي وحرّرت عبيد الأرض دون أن تحرّر العقل الأمريكي وتطرد النخّاس والسّوبرمان الكامنين فيه ،فظلّ مسكونا بهاجس الهيمنة العرقيّة والتفوّق الطّبيعيّ بما مكّنه من إعادة إنتاج الاستعباد بأشكال أخرى وجعل من السّود والملوّنين ضحايا لبشرتهم وأسرى لماضيهم العبوديّ.. وتفاعلا مع هذا الموضوع بلغتني جملة من التساؤلات والتحفّظات التي سيقت إمّا بحسن نيّة عن جهل واستحياء وشعور بالنّقص أو بسوء نيّة مبيّتة وخلفيّة إيديولوجيّة مقيتة تروم تشويه الإسلام والطّعن في أحكامه وإخراجه مخرج الدّيانة القروسطيّة التي تجاوزها الزّمن..

جماع هذه التساؤلات وملخّصها أنّ مشروع الإسلام السياسيّ الذي أمثّله وأنطق باسمه ينهى عن خلق ويأتي مثله :فالعقيدة الإسلاميّة التي يصدر عنها والشّريعة الإسلاميّة التي يعمل على تطبيقها في واقع الحياة تبيح العبوديّة وتعترف بها وتتعامل معها بوصفها جزءا لا يتجزّأ من النّظام الاجتماعي ،كما أنّ الحضارة الإسلاميّة هي - بامتياز - حضارة الجواري والعبيد والغلمان والخصيان..

ولئن كانت أمريكا فشلت جزئيّا في القطع مع الظّاهرة لاعتبارات نفسيّة واجتماعيّة فإنّها على الأقل حظرتها دستوريّا وجرّمتها قانونيّا ،أمّا الإسلام فقد نظّمها وكرّسها وخصّها بمنظومة تشريعيّة كاملة..وإنّي وإن كنت أعتزم فيما يلي دحض هذه التّهم المتهافتة فليس ذلك دفاعا منّي عن الإسلام وتبريرا لأحكامه - فحاشا لشرائع الله أن تكون محلّ تهمة أو في موقف دفاع وتبرير - بل رفعا لهذا الالتباس الذي يعشّش في عقول الإسلاميّين قبل العلمانيّين إيمانا منّي بعدالة الشّرع الإسلاميّ وثقة في نجاعته وقدرته على العلاج وموافقته للفطرة وصلاحيّته لكلّ زمان ومكان..

الشّمول والكمال

ممّا لا شكّ فيه أنّ الإسلام ليس مجرّد ديانة روحيّة كهنوتيّة مفصولة عن الحياة قائمة على بعض الطّقوس التعبّديّة، بل هو عقيدة ومبدأ وفكرة كليّة ومنظومة حياة كاملة متكاملة لم تترك جليلاً ولا حقيرًا في شؤون الحياة والحكم - فكرةً وطريقةً - إلاّ فصّلت فيه القول.. فالشّريعة الإسلاميّة تتميّز بالشّمول والكمال أي الإحاطة والاستقصاء والاكتفاء الذاتي القيمي والتشريعي: فهي حاوية لأحكام الوقائع الماضية كلّها والمشاكل الجارية جميعها والحوادث التي يمكن أن تحدث بأكملها، فلم يقع للإنسان شيء في الماضي ولا يعترضه شيء في الحاضر ولا يحدث له شيء في المستقبل إلاّ وله محل حكم في الشّريعة عَلِمَهُ من علِمه وجَهِلَهُ من جهله، قال تعالى (ما فرّطنا في الكتاب من شيء) وقال (ونزّلنا عليك الكتاب تبيانًا لكلّ شيء)..أمّا كيف يتحقّق ذلك عمليًّا فإنّ الشّريعة لم تُهمل فعلاً من أفعال العباد أو شيئًا من متعلّقات تلك الأفعال إلاّ أعطت حكم الله فيه وأسندت له حكمًا من أحكام التّكليف الخمسة: فإمّا أن تنصب له دليلاً بنصّ من القرآن والحديث وإمّا أن تضع أمارةً فيهما تُنبّه على علّة تشريعه وتدُلّه على حكمه أهو الوجوب أو الحظر أو النّدب أو الكراهة أو الإباحة.. فالشريعة الإسلاميّة قد اختزلت الكون والإنسان والحياة بأدقّ تفاصيلها وأبسط جزئيّاتها في معادلة الحلال والحرام أي في أفعال التكليف الخمسة ولا يمكن شرعًا أن يوجد فعل للعبد أو شيء من متعلّقات ذلك الفعل - بما في ذلك الرقّ وممارسات الاسترقاق - خارج تلك المعادلة أي ليس له دليل أو أمارة تدلّ على حكمه لعموم قوله تعالى (تبيانًا لكلّ شيء)..وبما أنّ الإسلام صالح لكلّ زمان ومكان وتبيان لكلّ كبيرة وصغيرة إلى قيام السّاعة، وطالما أنّ الاسترقاق كان نظامًا شائعًا وممارسة متفشّية بين الشّعوب (ثلث البشريّة يستعبد ثلثيها) وأنّ بعض أبوابه مازالت مظنّة الانفتاح مجدّدا - ناهيك وأنّ ممارسته لم تتوقّف إلاّ مطلع القرن العشرين - فإنّه من المفترض بخاتم الرّسالات السّماويّة المتّصفة بالشّمول والكمال أن يتناول الظّاهرة بالتّنظيم والعلاج وأن يُفردها بمنظومة تشريعيّة خاصّة - وهذا يُحسب للإسلام لا عليه - كما أنّ خلوّ المبادئ الحديثة من هكذا منظومة يعدّ قصورا فيها ويحسب عليها لا لها..

الاجتهاد والرقّ

على أنّ النّصوص الشرعيّة المتعلّقة بالرقّ والاسترقاق والمبثوثة في كتاب الله وسنّة نبيّه الكريم عُدّت ثغرة يُؤتى الإسلام من قبلها عن حسن نيّة أو بسوئها :فالاستعمار وأذنابه من عملائه والمضبوعين بثقافته اهتبلوها فرصة للطّعن في الإسلام والتّدليل على بدائيّته وقروسطيّته وتخلّفه وعدم مواكبته للعصر ومدعاة للتّحلّل من أحكامه - بعضها أو كلّها - أمّا الإسلامويّون المضلّلون ودعاة التدرّج والحداثة والاعتدال فقد جثمت كابوسا مؤرّقا على صدورهم وحاولوا التفصّي منها بتحرّج وتمحّل ظاهرين ،فدعوا إلى الاجتهاد في تلك النّصوص بما يفضي إلى إلغاء الرقّ وحظر ممارساته.. وكلا الموقفين إمّا أضغان وأحقاد عمياء وطعن غريزيّ في الإسلام وأحكامه ،أو أقوال متهافتة مبنيّة على جهل مركّب ظلمات بعضها فوق بعض: فالمسألة مسألة مشكلة مستشرية ومطروحة بإلحاح عبر التّاريخ البشري يجب ألاّ يخلوَ الإسلام من علاج لها - بصرف النّظر عن طبيعة تلك المشكلة سواء أكانت حديثة أم قديمة عصريّة أم بدائيّة - وإلاّ لما كان منظومة حياة كاملة شاملة صالحة لكلّ زمان ومكان وقد عالجها الإسلام بشكل يقطع مع تكريسها ويُفضي إلى زوالها..

أمّا الاجتهاد فهو ليس آليّة لإلغاء الأحكام الشرعيّة بل هو - على العكس تماما - آلية لاستنباط الأحكام الشرعيّة من أدلّتها التفصيليّة (الكتاب والسنّة) ومجاله المتشابه والظنّي أو المستجدّات والمحدثات التي لا رأي فيها سابقا ولا حكم..أمّا نصوص الرقّ والاسترقاق فمحكمة في عمومها والأحكام الشرعيّة المنبثقة عنها قطعيّة في مجملها ،وهي أحكام نافذة إلى يوم الدّين تماما كأحكام الصلاة أو الصوم أو الحج أو المواريث ،ولا أحد يملك صلاحيّة إلغاء أو نسخ حكم شرعيّ واحد فما بالك بمسألة شرعيّة كاملة ومجموع الأحكام المتعلّقة بها.. فالرقّ لم يلغ ولن يلغى ولا يدّعي عكس ذلك إلاّ جاهل أو خجول بدينه يخشى في الله لومة لائم ،وكلّ ما في الأمر أنّ مناطه قد غاب: أي أنّ أحكام الرقّ والاسترقاق لم يعد لها واقع تتنزّل عليه ،وبما أنّ الحكم يدور مع مناطه الشرعيّ حضورا وغيابا فإنّه إذا وُجد مناط الحكم (أي الواقع المتعلّق بالحكم) حضر الحكم أي فُعّل ونُزّل على ذلك الواقع لعلاجه ،وفي المقابل إذا غاب المناط غاب الحكم واحتجب ولكن لا يُلغى لأنّ الإلغاء يعني النسخ والإبطال - وهذا لا يكون إلاّ بوحي جديد - حتى إذا ما عاد واقع الاستعباد مجدّدا تُفعّل الأحكام المتعلّقة به وتُنزّل عليه لتعالجه.. فطالما أنّ الإسلام صالح لكلّ زمان ومكان وتبيان لكلّ كبيرة وصغيرة إلى قيام السّاعة وطالما أنّ بعض أبواب الاسترقاق مازالت مظنّة الانفتاح مجدّدا فإنّه من المفترض بخاتم الرّسالات السّماويّة الصّالحة لكلّ زمان ومكان والمتّصفة بالشّمول والكمال أن تتناول الظّاهرة بالتّنظيم والعلاج وأن تُفردها بمنظومة تشريعيّة خاصّة..

الأسلام والاسترقاق

بما أنّ العباد قد كرّسوها وفشلوا في علاجها، فإنّ الحلّ الشافي الوافي لمعضلة الرّق والاستعباد قد بلغنا بطريق الوحي من ربّ العباد (ألا يعلم من خلق وهو اللّطيف الخبير): والسّؤال المطروح في هذا السّياق هو كيف تمكّن الإسلام من معالجة الظّاهرة بما يفضي إلى زوالها بشكل آليّ وسلس وجذريّ وناجع يقطع مع عقليّة الاسترقاق ويُجنّب المسلمين الهزّات الاجتماعية للعتق المفاجئ بالجملة والتبعات السّياسية للعتق المشروط..؟؟ بحكم أنّ العبوديّة عقليّة ومشاعر ووجهة نظر قبل أن تكون ممارسة وأعرافًا ونمط عيش فقد نظر إليها الإسلام من زاويتين: الأولى تتعلّق بالرّق أي بواقع الأرقّاء حيث عالجه بشكل يؤدّي إلى عتقهم وتحريرهم، أمّا الثانية فتتعلّق بالاسترقاق أي بمنظومة الرّق وعالجها علاجًا يؤدّي إلى منعها ووضع حدّ لها.. فقد أغلق الإسلام العديد من أبواب الاسترقاق (المدين المفلس - السارق - الأسير - المذنب والمجرم - المسترقّ لنفسه - المنهزمون في الحروب..) وحرّم استرقاق الأحرار ابتداء (ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة.. رجل باع حرًا فأكل ثمنه) ولم يُبق للاسترقاق إلاّ بابا واحدا يتيما ألا وهو السّبي (المدنيّون الذين يخرجون مع الجيش لتحميسه وقد اندثر هذا السلوك مع الجيوش الحديثة) وحتى هذا الباب فمفتاحه بيد الأعداء وقد تُرك للخليفة فيه الخيار بين الاسترقاق أو ما يراه مناسبا من المواقف.. وبذلك يكون الإسلام قد قضى على آفة الاسترقاق ومنع الرقّ عمليّا ولم يبق للمسلمين فيه ولو بابا واحدا.. ولا يُقال هنا أيضًا إنّ تلك الأحكام أصبحت منسوخة حُكمًا نظرًا لاضمحلال الظّاهرة: فالمسألة مسألة مناط إذا ما تحقّق يُعالج بتنزيل أحكامه عليه.. فالإسلام لا يُوجد الظّاهرة ابتداءً ولكن إذا وُجدت في الواقع وفُتحت أبوابها من طرف الأمم الأخرى وتحقّق مناطها (السبي أو شراء غير الأحرار ممّن يتعاملون بالرقيق) فللإسلام من الأحكام الشّرعية ما هو كفيل بالتّعامل معها وتنظيمها بل وعلاجها إلى قيام السّاعة..

الأسلام والرّق

لقد نظر الإسلام إلى الرّق بوصفه مشكلة إنسانيّة ووضعًا اجتماعيا بصرف النّظر عن العرق والدّين ولون البشرة، فعالج المسألة بكيفيّة تؤدّي إلى تحسين وضع العبد وحفظ كرامته الإنسانيّة: فقد أوصى الله ورسوله بالعبيد خيرًا وحثّ على إكرامهم وحسن معاملتهم وطيب معاشرتهم، قال الرّسول الأكرم (اتّقوا الله فيما ملكت أيمانكم، هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فأطعموهم ممّا تأكلون وألبسوهم ممّا تلبسون ولا تكلّفوهم ما لا يطيقون)..ورفع الإسلام منزلة العبد وساوى بينه وبين الحرّ في النّفس والدّم، فكلاهما معصوم يحرم قتله ويُقتل قاتله أيًّا كان (من قتل عبده قتلناه)..وأعطى الإسلام للعبد الحقّ أن يتزوّج ويطلّق ويتعلّم ويكون شاهدًا على غيره أحرارًا ورقيقًا، فلا سبيل إلى النّظرة العنصريّة المتعالية القائمة على النّقاء والاصطفاء.. أمّا حقّ السيد في الاستمتاع بالأمة فإنّه ممّا يمكّنها من إشباع شهوتها في الحلال ويرفع مكانتها ويجعل لها الحظوة ويؤدّي إلى عتقها وتحرير ذرّيتها والرّفع من منزلتهم الاجتماعيّة، حتّى أنّ العديد من الخلفاء المسلمين وُلدوا لجوارٍ وإماء وهذا لا نظير لهُ في تاريخ البشريّة.. كما عالج الإسلام الرّق بكيفيّة تؤدّي إلى عتقه وتحريره: فخصّص من مصارف الزّكاة الثّمانية بابًا لعتق الرّقاب قال تعالى (وفي الرّقاب)..وحثّ على العتق ورغّب فيه وجعل له ثوابًا كبيرًا (أيّما رجلٌ أعتق امرأ مُسلمًا استنقذ الله تعالى بكلّ عضوٍ منه عُضوًا من النّار).. وشرّع أحكامًا عمليّة توجب العتق وتُجبر عليه في العديد من الحالات مثل استعباد ذوي الأرحام (من ملك ذا رحم محرم فهو حرٌ) أو تعذيب العبد وضربه وتشويهه (من لطَم مملوكهُ أو ضربهُ فكفّارته أن يعتقه)..وجعل عتق الرّقبة كفّارةً لازمة لكثير من الذّنوب مثل قتل المؤمن خطأً والحنث في اليمين وظهار الزّوجة والجماع في نهار رمضان.. بل إنّ الإسلام وفّر للعبد نفسه إمكانيّة الانعتاق وتعويض مالكه عن طريق المُكاتبة حيث يحدّد السّيد مُدّةً زمنيّةً لعبده يُوفّر فيها مقدارًا من المال لتحرير نفسه..

إنّ هذه الأحكام الشّرعية من شأنها أن تُثير التّفكير عند المالك والعبد في العتق والانعتاق والسّعي إلى تحقيق ذلك بما يُفضي إلى إنهاء الرّق من المجتمع الإسلامي.. وبذلك تكون منظومة الرقّ الإسلاميّة رحمةً للعبيد في العالم والدّولة الإسلاميّة منفذًا لتحرير الرّقيق الذين وقع استعبادهم من طرف الأمم الأخرى..

ثمانية مفاهيم خطيرة يجب التّصدي لها في اتفاقية إسطنبول

(الجزء الأول)

الأستاذة حنان الخميري
الناطقة الرسمية للقسم النسائي لحزب التحرير في ولاية تونس

المفهوم الأوّل: الجندر أو النوع (الاجتماعي):

ورد في الفقرتين «ج» و«د» من المادة 3 من الاتفاقية: «... يشير مصطلح «النوع» إلى الأدوار والتصرفات والأنشطة والاختصاصات المبنية اجتماعياً والتي يعتبرها مجتمع معيّن مناسبة للنساء والرجال».

الفقرة «د»: «يشير تعبير «العنف ضد المرأة القائم على النوع» إلى كل عنف يمارس ضد المرأة لأنها امرأة أو يطال النساء بكيفية غير متناسبة...».

تهدف اتفاقية إسطنبول إلى مكافحة ما تُسمّيه «العنف القائم على النّوع الاجتماعي» الذي تتعرض له النساء فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنظرية النوع الاجتماعي.

تقوم هذه النّظريّة على أن «الجندر» لا يرتبط بالجنس البيولوجي أي ثنائية الذكر والأنثى بل يجب ترك حُرية الاختيار للأفراد لتحديد جنسهم وميولهم دون ضوابط.

كما ترى هذه النظرية المنحرفة أن الهويّة الجنسيّة لا يجب أن تتحدد بالولادة كون الشخص ولد ذكرا أو أنثى، واعتبرت أنه لا تولد الفتاة فتاة ولا الولد ولدا بل يصبحان كذلك بإجبار من المجتمع والثقافة السائدة، وهو ما تعتبره الاتفاقية انغلاقا ورفضا للاختلاف خاصة في حرية اختيار الإنسان لجنسه.

إن هذا التفكير الفاسد المضطرب هو نتاج طبيعي لحضارة مادية تفصل الدين عن الحياة، أما حضارة الإسلام فهي حضارة ربانية تستقي مفاهيمها من قرآنها الذي أخبرها عن ماهيّة الفطرة البشرية والتي تبسطها الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: 13].

المفهوم الثاني: المغالطة بالربط الخبيث بين العنف ضد النساء وعدم المساواة بين الرجل والمرأة:

ورد في ديباجة الاتفاقية: «وإذ تقر أن الطبيعة البنيوية للعنف ضد المرأة قائمة على النوع، وأن العنف ضد المرأة آلية من الآليات التي تستبقي بواسطتها النساء في وضعية خضوع للرجال؛ الاجتماعية والسياسية».

تعتبر اتفاقية إسطنبول أن طبيعة العنف الذي تتعرض له المرأة من الذكور في البيت كالزوج أو الأخ... أو في الفضاء العام هو نتيجة لعقلية ونفسية مبنية عند الرجل على أساس أنه حين يُعنّفها فذلك لاعتقاد دفين عنده بأنها لا تفهم إلا بتلك الطريقة وأنه يحق له ذلك لأنه ذكر وهي أنثى.

لا شكّ أنّ هذا المفهوم المنحرف خطير جدا لأنه يفتح الباب للصراع والاقتتال بين الذكر والأنثى سواء في العائلة أو في الحياة العامة، مما يشق عصا المجتمع ويفتت الجماعة والتعاون بين النساء والرجال في الحياة العامة. يقول الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ «الروم: 21»

إنّ الأصل هو أن الذكر يحنو إلى السكينة والمودة عند الأنثى والعكس صحيح، وبالتالي جعل الاتفاقية الأصل هو الحقد والاستصغار والكراهية يتنافى وما أخبرنا به الله سبحانه وتعالى عن الفطرة البشرية وطبيعتها.

المفهوم الثالث: تجريم الأديان واستهداف الإسلام:

ورد في ديباجة الاتفاقية: «وإذ تقر أن العنف ضد المرأة تجل لموازين القوى غير المتكافئة تاريخيا بين المرأة والرجل، والتي أدت إلى سيطرة الرجل على المرأة والتمييز ضدها، وحرمان النساء من الانعتاق الكامل».

يحصر هذا المفهوم علاقة الرجل بالمرأة من منظور الصراع لا غير أي أن جل مفاهيمها ومنطلقاتها تقوم على نظرة ترى أن هناك تنافسا تاريخيا بين النساء والرجال على التسلّط وأن هناك انتصارا تاريخيا للرجل على المرأة.

وهنا يحيلنا لفظ «تاريخي» على كلّ ما هو دين مع التركيز على الإسلام بشكل خاص، فمثلا بالنسبة للعالم الإسلامي يُقصد بموازين القوى غير المتكافئة تاريخيا: أحكام الإسلام.

ونجد تأييدا لما انتهينا إليه في كتاب عبد المجيد الشرفي «الإسلام والحداثة» ص 225 إذ جاء فيه حرفيا:

«الأفكار الشائعة في اعتبار منزلة المرأة الدونية في المجتمعات الإسلامية عموما والمجتمعات العربية على وجه الخصوص، تعود إلى ما اختص به الإسلام من تعاليم وأحكام عطلت مساهمتها في الحياة الاجتماعية وجعلتها تحت سلطة الرجل أبا كان أم زوجا حبسها في البيت لتكون أداة متعة وإنجاب وخدمة».

هذا القول ليس إلا ترديدا لما قاله المفكرون العلمانيون في الغرب حيث يرى كل هؤلاء أن الميزان المختل تاريخيا بين النساء والرجال سببه الأساسي هو الدين والعادات والممارسات الاجتماعية التاريخية التي تؤصل لدونية النساء وعبوديتهن.

وعلى هذا الأساس الفاسد تقوم اتفاقية إسطنبول التي تسعى النخب السياسية والأكاديمية العميلة في تونس لتمريرها لمزيد من تأصيل المفاهيم العلمانية في المجتمع.

المفهوم الرابع: تسليط الدولة لتتصيب محاكم التفتيش في عقائد المسلمين:

ورد في المادة 12 الفقرة 1 و5 من اتفاقية إسطنبول أنه «بالتغيير في أنماط السلوك الاجتماعية والثقافية عند النساء تتخذ الأطراف التدابير الضرورية للدفع والرجال من أجل استئصال الآراء المسبقة والعادات والتقاليد وكل ممارسة أخرى قائمة على فكرة دونية المرأة أو على دور نمطي للنساء والرجال...

...الفقرة 5: يضمن الأطراف أن الثقافة أو العادات أو الدين أو التقاليد أو ما يسمّى «الشرف» لا تعتبر مبررا لأعمال العنف التي يشملها نطاق هذه الاتفاقية.».

يتضح من هذه المادّة أنّ الاتفاقية تجنّد الدولة لتكون خادمة لمشروع علمنة المجتمع ونشر الشذوذ فيه وإن كان البلد مسلما كما هو الأمر بالنسبة لتونس.

إنّ هذه الاتفاقية تُحوّل الدّولة إلى جندي خدوم لمشروعها يحارب أحكام الإسلام في ترسيخ متجلّ لحقيقة الفكر الدّيمقراطي الرأسمالي الذي يدّعي أن الدولة يجب أن تكون محايدة عن أي أجندة أيديولوجية وتقف موقفا محايدا من جميع الأطراف لتحافظ على الحقوق والحريات، لتجعل هذه الاتفاقية من الدولة معادية بصفة صريحة للدين وعلى رأسه الإسلام.

فعن طريق الدولة تضطهد هذه الاتفاقية البشرية جمعاء وتقمع حاجاتها الفطرية لتوجهها قسرا نحو مجتمع جديد ونظام جديد هو نظام الشذوذ والشواذ، مما يبين الانهيار والسقوط الأخلاقي لهذه المنظومة الفكرية الذي تحركه قوى العولمة الاستعمارية.

العلمانية الخانقة في فرنسا وسبيل خلاص المحجبات

هاجر اليعقوبي

الخبر:

بدعوى ممارسة "الانفصالية"، أغلقت السلطات الفرنسية المدرسة الوحيدة بالعاصمة باريس التي تسمح للطلاب من جميع الأديان بحرية ارتداء الرموز الدينية.

ففي 23 نوفمبر الماضي، أغلقت سلطات باريس مدرسة ميو الثانوية الخاصة. هذا وقد أعلنت المدرسة في الأيام الماضية عن قرارها الاستئناف والطعن ضد ما قالت إنه "ادعاءات كاذبة" ضدها أمام القضاء.

ففي بداية الأمر أوزعت السلطات قرار الإغلاق لخروقات إدارية ومشاكل تتعلق بالسلامة ليتبين فيما بعد أنه جاء في سياق "الحرب على الإسلام الراديكالي والانطواء المجتمعي في باريس بهدف حماية الأطفال والشباب" كما ورد في البيان الصادر في 9 كانون الأول/ ديسمبر الماضي، عن وزارة العدل وشرطة باريس.

وقالت لوكيلي إنه اتضح لها بعد ذلك أن المدرسة "كانت مستهدفة (بمزاعم) الانفصالية وليس لأسباب تتعلق بالسلامة أو لأسباب فنية إدارية، لأننا سمحنا للطالبات بارتداء الحجاب وباقي الرموز الدينية وأنّ المدرسة ستستأنف وتطعن في القرار".

التعليق:

لا تكاد تخبو قضية محاربة الإسلام بدعوى الانفصالية في فرنسا حينا حتى تشتعل مرة أخرى بوهج أقوى وأشد.

فلقد أكدّ قرار سلطات باريس بإغلاق مدرسة ميو بسبب سماحها للطالبات بارتداء الحجاب مرة أخرى على مدى الحقد والحنق الفرنسي على كل ما فيه رائحة الإسلام ومدى رغبتها في القضاء على تلك المظاهر وضمان صهر المسلمين في فرنسا في بوتقة العلمانية.

إنّ الحجاب في نظر فرنسا يعدّ تهديدا وجوديا لقيم الجمهورية العلمانية، لذلك هي تودّ لو يمكنها أن تجعل المسلمات يتخلين عنه ويلتحقن بركب "الفرنسيات المتحررات"! ولكن غاظها إقبال العديد من المولودات على التراب الفرنسي على ارتدائه رغم المنع في المدارس والمعاهد الفرنسية.

إنّ إقبال أولئك المسلمات على الحجاب مع صغر سنهنّ وتمسكهنّ به والتحاقهنّ بالمدارس النادرة التي تسمح بارتدائه خاصة في باريس يعدّ صفعة في وجه العلمانية وقيمها، فهنّ قد خبرن حقيقتها فلفظنها وانصرفن عنها وهو ما يعرّي فشل القيم الغربية في استقطابهنّ وتشكيل قناعتهنّ؛ فكان لا بدّ من إغلاق تلك المدارس ومزيد من التضييق والتضييق.

تبخرت حينها دعاوي حقوق الطفل والحريات التي يتشدقون بها ليترك أطفال تلك المدرسة في منتصف العام الدراسي للمجهول وخاصة المحجبات فلا سبيل للالتحاق بالمدارس الحكومية التي تمنع اللباس الديني ولا يوجد مدارس خاصة أخرى تسمح به.

إنّ هذا الخناق الذي تفرضه فرنسا على المحجبات خصوصا وعلى المسلمين عموما بعد إعلان ماكرون حربه على الإسلام ليكشف النقاب عن حقائق جوهرية في هذا الصراع؛ أولها أنّ القيم الليبرالية التحررية لا يمكنها تصدير نفسها للمسلمين سوى بقوة الحديد والنار، وثانيها أنّ اندماج المسلمين المطلوب في الغرب هو دعوة لاتباع ملتهم وتقديس العلمانية والتخلي عن إسلامهم، وثالثها أنّ ثبات المسلمين في فرنسا على معتقداتهم وقناعاتهم رغم كل الإجراءات التي تتخذها الحكومة ضدهم سيسجل هدفا في مرمى العلمانية وسيجعل الحرب تحمى وتستعر أكثر.

أيها المسلمون في فرنسا: إنّكم على ثغور الحق فإياكم أن تستبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير، اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله بإذن الله تفلحون.

جواب سؤال

الإكراه الملجئ وحرمة التبرع بالقلب

السؤال:

السلام عليكم شيخنا ورحمة الله وبركاته،

من مقاصد الشريعة المحافظة على النفس، والمقاصد لا تعني علة الأحكام ككل ولا علة الحكم الواحد. وفي الشرع قاعدة الضرورات تبيح المحظورات، والحق أنها خاصة في موضوع الأكل والشراب للبقاء على حياة الناس عند حصول المجاعات المهلكة.

والإكراه الملجئ يبيح التلفظ بكلمة الكفر إذا أخذ جزء المال أو النفس أو بتر جزء من الجسم أو التهديد واللواط أو الزنا في المحارم.

والسؤال في ظل هذا الفهم هل يجوز لشخص قال له الأطباء إنه بحاجة لزراعة قلب وإلا بغلبة الظن أنه سيموت، مع العلم أن التبرع بالقلب بعد الوفاة حرام، وكذلك أخذ العضو المتبرع به غير التبرع؟

أفيدوني جزاكم الله خيرا.

الجواب:

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته،

واضح من سؤالك أنك مطلع على موضوع المقاصد والضرورات والإكراه الملجئ وحرمة التبرع بالقلب بعد الوفاة... ومع ذلك فأنت تسأل عن حكم زراعة القلب لشخص غلب على ظن الأطباء موته إن لم يزرع له قلب، وتشير إلى الفرق بين التبرع بالعضو وبين أخذ العضو المتبرع به...

أولاً: قبل الإجابة على تساؤلك فإني أثبت لك بعض ما جاء في جواب سؤال أصدرناه في 23 ربيع الآخر 1440هـ الموافق 2018/12/30م حول موضوع نقل الأعضاء:

[...بالنسبة لسؤالك عن نقل الأعضاء فواضح أنك اطلعت على الأدلة التي تدل على حرمة نقل الأعضاء من الشخص الذي مات وهو معصوم الدم إلى الحي وفق ما هو مبين في كتيب الاستنساخ، وقد وقع الاستدلال في الكتيب بأمرين على حرمة نقل الأعضاء من الميت إلى الحي وهما:

-1 أنه لا يملك أحد جسم الميت بعد موته، فلا الميت له سلطان على جسمه بعد موته، ولا الورثة لهم سلطان على جسم الميت بعد موته، وذلك كما دلت الأدلة الشرعية... وعليه فلا يملك الميت ولا الورثة أن يتبرعوا بعضو من جسم الميت لأنه غير واقع في ملكهم ولا سلطان لهم عليه...

-2 أنه لا يجوز التعدي على الميت وإيذاؤه، وكذلك لا يجوز التمثيل به... وذلك كما يلي:

أ- بالنسبة لحرمة التعدي والإيذاء فقد وردت أحاديث «تدل دلالة واضحة على أن للميت حرمة الحي، كما تدل على أن التعدي على حرمة الميت وإيذاءه، مثل التعدي على حرمة الحي وإيذائه، فكما لا يجوز التعدي على الحي بشق بطنه، أو قطع عنقه، أو قلع عينه، أو كسر عظمه، فكذلك لا يجوز التعدي على الميت بشق بطنه، أو قطع عنقه، أو قلع عينه، أو كسر عظمه. وكما يحرم إيذاء الحي بشتم، أو ضرب، أو جرح، فكذلك يحرم إيذاء الميت بسب، أو ضرب، أو جرح...»، ومن هذه الأحاديث:

- عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا» رواه أحمد وأبو داود وابن حبان.

- روى أحمد عن طريق عمرو بن حزم الأنصاري قال: رآني رسول الله ﷺ وأنا متكئ على قبر فقال: «لَا تُؤْذِ صَاحِبَ الْقَبْرِ».

- روى مسلم وأحمد من طريق أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ مُتَحَرِّقَةٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرٍ».

ب- بالنسبة للتمثيل بالميت فإن «قلع عين الميت، أو شق بطنه لأخذ قلبه أو كليته أو كبده أو رئتيه، لنقلها لشخص آخر هو في حاجة إليها، يعتبر تمثيلاً بالميت، والإسلام نهى عن المُثْلَة»:

- روى البخاري عن عبد الله بن زيد الأنصاري قال: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ النُّهْبَى وَالْمُثْلَةِ»

- روى أحمد وابن ماجه والنسائي عن صفوان بن عسال قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية فقال: «سِيرُوا بِاسْمِ اللهِ، وَفِي سَبِيلِ اللهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللهِ، وَلَا تُمَثِّلُوا وَلَا تَغْدُرُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيداً».

وبناء على الأدلة المذكورة في الأعلى فإنه يظهر بكل وضوح أن نقل عضو من شخص مات وهو معصوم الدم إلى حي حرام شرعاً...] انتهى النقل من جواب السؤال السابق.

وكذلك أنقل لك ما جاء في كتيب الاستنساخ عن نقل الأعضاء في حالة الاضطرار:

[...حالة الاضطرار هي الحالة التي أباح الله فيها للمضطر الذي فقد الزاد، وأصبحت حياته مهددة بالموت، أن يأكل مما يجده من المطعومات التي حرم الله أكلها، كالميتة، والدم، ولحم الخنزير، وغير ذلك. فهل في هذه الحالة يُباح نقل عضو من أعضاء الميت لإنقاذ حياة شخص آخر، يتوقف بقاء حياته على نقل العضو إليه؟

وللجواب على ذلك لا بدّ من معرفة حكم الاضطرار لنتوصل إلى معرفة حكم نقل الأعضاء من شخص انتهت حياته، إلى شخص آخر في حاجة إليها.

• أما حكم الاضطرار، فإن الله سبحانه وتعالى قد أباح للمضطر الذي فقد الزاد، وأصبحت حياته مهددة بالموت، أن يأكل ما يجده من المطعومات التي حرّم الله أكلها، حتى يحفظ حياته، كالميتة، والدم، والخنزير، وغير ذلك من كل مطعوم حرم الله أكله. قال تعالى: [إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ]. فللمضطر أن يأكل مما يجده من هذه المطعومات المحرمة ما يسدّ رمقه، ويبقي حياته، فإن لم يأكل منها ومات، يَكُنْ آثماً، ويَكُنْ قاتلاً لنفسه، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾.

• وبناءً على ما تقدم من حكم الاضطرار، فهل يمكن أن يطبق هذا الحكم على حالة نقل الأعضاء من شخص انتهت حياته إلى شخص آخر محتاج إليها لإنقاذ حياته بطريق القياس؟

• والجواب على ذلك فيه نظر، إذ إن شرط تطبيق حكم القياس في هذه المسألة، يقتضي أن تكون العلة الموجودة في الفرع المقيس - الذي هو حالة نقل الأعضاء - مشاركة لعلة الأصل المقيس عليه - الذي هو حالة الاضطرار لمن فقد الزاد - إما في عينها، وإما في جنسها، لأنّ القياس إنّما هو تعدية حكم الأصل إلى الفرع، بوساطة علة الأصل، فإذا لم تكن علة الفرع مشاركة لها في صفة عمومها، ولا في صفة خصوصها، لم تكن علة الأصل موجودة في الفرع، وبذلك لا يمكن تعدية حكم الأصل إلى الفرع.

• وهنا بالنسبة لحالة نقل الأعضاء، فإن هذه الأعضاء المنقولة، إما أن تكون من الأعضاء التي يتوقف عليها إنقاذ الحياة بغلبة الظن، كالقلب، والكبد، والكليتين، والرئتين، وإما أن تكون من الأعضاء التي لا يتوقف عليها إنقاذ الحياة، كالعين، والكلية الثانية لمن عنده كلية صحيحة، واليد، والرجل، وأمثالها.

• أما الأعضاء التي لا يتوقف على نقلها إنقاذ الحياة، والتي لا يؤدي فقدها إلى موت الإنسان فإن علة الأصل، والتي هي إنقاذ الحياة غير موجودة فيها، وبالتالي لا ينطبق حكم الاضطرار عليها. وبناءً على ذلك لا يجوز شرعاً نقل العين، أو الكلية لمن عنده كلية صحيحة، أو اليد، أو الرجل من شخص انتهت حياته إلى شخص آخر محتاج إليها.

•وأما الأعضاء التي يتوقف على نقلها إنقاذ حياة الإنسان بغلبة الظن، ففيها ناحيتان:

الأولى: أن العلة الموجودة فيها - والتي هي إنقاذ الحياة وإبقاؤها - غير متأكدة الحصول، كما هي في حالة الاضطرار، لأنّ أكل المضطر لما حرّم الله أكله من المطعومات يؤدي حتماً إلى إنقاذ حياته، غير أن نقل القلب، أو الكبد، أو الرئتين، أو الكليتين، لا يؤدي حتماً إلى إنقاذ حياة من نقلت هذه الأعضاء إليه، فقد يحصل الإنقاذ، وقد لا يحصل. والوقائع الكثيرة التي حصلت مع من نُقلت إليهم هذه الأعضاء تثبت ذلك. ولهذا فالعلة غير مكتملة.

أما الناحية الثانية، فتتعلق بشرط آخر من شروط الفرع في القياس، وهو أن يكون الفرع خالياً من تعارض راجح يقتضي نقيض ما اقتضته علّة القياس. وهنا في الفرع - وهو حالة نقل الأعضاء - وقد ورد نص راجح يقتضي نقيض ما اقتضته علّة القياس، وهو تحريم الاعتداء على حرمة الميت أو إيذائه أو التمثيل به، وهذا النص الراجح، هو نقيض ما اقتضته علّة نقل الأعضاء من الجواز.

• وبناءً على هاتين الناحيتين، فإنه لا يجوز نقل الأعضاء التي يتوقف على نقلها إنقاذ الحياة، كالقلب، والكبد، والكليتين، والرئتين، من شخص فقد الحياة، وهو معصوم الدم، مسلماً كان أو ذمياً أو معاهداً أم مستأمناً، إلى شخص آخر تتوقف حياته على نقل هذه الأعضاء إليه] انتهى النقل من كتيب الاستنساخ.

ثانياً: واضح من المذكور في البند «أولاً» أن نقل القلب (ومثله سائر الأعضاء التي يتوقف على نقلها إنقاذ الحياة، كالكبد، والكليتين، والرئتين) من معصوم الدم حرام شرعاً، وهذا يعني أن تبرع معصوم الدم بقلبه لغيره لا يجوز، ويعني كذلك أن أخذ القلب المتبرع به من معصوم الدم لا يجوز لأن معنى التعدي المحرم قائم أيضاً عند أخذ قلب معصوم الدم المتبرع به، فالمحرم في موضوع نقل القلب ليس فقط تبرع معصوم الدم أو وليه بقلبه، بل أخذ قلب معصوم الدم المتبرع به وزرعه في جسم شخص آخر هو حرام أيضاً لأن معنى التعدي على جسم الميت حاصل في حالة التبرع أي في حالة انتزاع قلب معصوم الدم من جسمه، وحاصل عند وضع قلب معصوم الدم في جسم شخص آخر، والواجب في مثل هذه الحالة أي في حالة انتزاع عضو من جسم الميت المعصوم الدم هو دفن العضو المنتزع من جسم المتبرع المعصوم الدم لا استعماله لمعالجة شخص آخر، فقد أخرج أبو داود من طريق عائشة رضي الله عنها «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا». وجاء في عون المعبود شرح سنن أبي داود: قال السيوطي في بيان سبب الحديث، عن جابر رضي الله عنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة فجلس النبي ﷺ على شفير القبر وجلسنا معه، فأخرج الحفار عظماً ساقاً أو عضداً فذهب ليكسره، فقال النبي ﷺ: «لَا تَكْسِرْهَا فَإِنَّ كَسْرَكَ إِيَّاهُ مَيِّتاً كَكَسْرِكَ إِيَّاهُ حَيّاً، وَلَكِنْ دُسَّهُ فِي جَانِبِ الْقَبْرِ»، فالرسول ﷺ أمر وفق هذه الرواية بإعادة دفن عظم الميت ويفهم منه أن عضو الميت المنفصل عنه يجب دفنه.

والخلاصة هي أنه لا يجوز أخذ العضو الذي تتوقف الحياة عليه كالقلب من الحي معصوم الدم، وكذلك لا يجوز التبرع به حتى وإن كان لإنقاذ آخر... وأيضاً لا تجوز الوصية بأخذه بعد الوفاة لأن الشخص لا يملك جسمه بعد وفاته، وكذلك لا يملك الورثة إلا نصيبهم من المال، ولكن لا يملكون جسم المتوفى، ومن ثم لا يستطيعون التبرع بأي جزء من جسد المتوفى لأنه عدوان عليه وحرام.

آمل أن يكون هذا التوضيح كافياً، والله أعلم وأحكم.

عطاء بن خليل أبو الرشتة
أمير حزب التحرير

متلازمة التخبط الفقهي عند علماء القصور

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد،

يقول الحق تبارك وتعالى في محكم التنزيل: [وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ].

سأل عبادُ بن منصور الحسنَ رضي الله عنه عن ذلك فقال: أخذ الله ميثاق النبيين: ليبلِّغن آخرُكم أولَكم، ولا تختلفوا. وقال آخرون: معنى ذلك: أنه أخذ ميثاق النبيين وأممهم، فاجتزأ بذكر الأنبياء عن ذكر أممها، لأن في ذكر أخذ الميثاق على المتبوع، دلالةً على أخذه على التبَّاع، لأن الأمم هم تُبَّاعُ الأنبياء.

ولا شك أن العلماء هم ورثة الأنبياء الذين ورثوا العلم عنهم، وصاروا بهذا الميراث أمنةً للناس، وبوصلة ترشدهم إلى طريق الحق والهداية. فإن هم قاموا باستحقاقات هذا الميراث على الوجه الشرعي المطلوب منهم، فإن الله سبحانه وتعالى سيحشرهم مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا، وإن هم نبذوا هذا الميراث وراء ظهورهم، واشتروا به ثمنا قليلا، فإن الله عز وجل سيجعلهم أول وقود النار يوم القيامة، يسعّرها بهم بعد أن يستنطقهم، كما جاء عند مسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَيْهِ، رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتُشْهِدْتُ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لأَنْ يُقَالَ جَرِيءٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ العِلْمَ وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ القُرْآنَ، فَأُتِيَ بِهِ، فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ العِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ وَقَرَأْتُ فِيكَ القُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتَ وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ العِلْمَ لِيُقَالَ عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ القُرْآنَ لِيُقَالَ هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللهُ عَلَيْهِ وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ المَالِ كُلِّهِ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ يُنْفَقَ فِيهَا إِلاَّ أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ هُوَ جَوَادٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ».

وهذا تهديد صريح للعلماء الذين يبتغون بعلمهم رضا الحاكم في أمر يُسخط الله، ولسنا بحاجة إلى أن نثبت حُرمة التطبيع مع كيان يهود الغاصب لأرض الإسراء والمعراج وفي قلبها المسجد الأقصى المبارك، ولكن الذي يقلقنا هو التوظيفات المشبوهة للنصوص الشرعية من كتاب وسنة وغيرها من طرف علماء الدين الرسميين، لتتماهى مع توجهات حكام دويلات الضرار الخونة في السعودية والإمارات نحو التطبيع مع كيان يهود.

وصار أولئك العلماء منهمكين في تبرير التطبيع مع كيان يهود، والسعي لتسويقه على المستوى الشعبي، الأمر الذي يجعلنا نجزم بعدم استقلالية المؤسسات الدينية الرسمية، لا سيما وأن هذه المؤسسات تغير من فتاواها وأحكامها الدينية، وفق تغير الواقع السياسي، وما تراه السلطة الحاكمة في كل بلد، وما يقوم به العلماء في تلك المؤسسات من مداهنة للحكام العملاء وتجميل صورتهم وتزيين جرائمهم عند شعوبهم. بل وأكثر من ذلك، فقد ظهر التناقض في فتاوى العالم نفسه، وفي فترة قصيرة، حيث أفتى بعضهم بحرمة الغناء ثم أفتى بحله، وأفتى بوجوب قتال نظام الأسد في سوريا ثم أفتى بحرمته، وأفتى كبيرهم في المسجد الحرام بعداوة اليهود غاصبي فلسطين والمسجد الأقصى، ثم هو نفسه قد بدأ يمهد للتطبيع معهم، ويقحم الأدلة على جواز التطبيع معهم إقحاما لا يستقيم وفق أي معيار من معايير القياس الشرعي لعدم وجود أي علة جامعة بين الوقائع التي استدل بها وبين واقع كيان يهود الغاصب للمسجد الأقصى والأرض المباركة. وهذا الاضطراب الفاضح في فتاوى أولئك العلماء يجعلهم غير مؤتمنين على دين الناس، ويشي بإصابتهم بمتلازمة التخبط الفقهي، تحل ما حرم الله، وتحرم ما أحله! وهي ظاهرة مَرضية توجب حَجْرًا فقهيا على من يصاب بها - ولو كان من أعلم علماء الأرض - حتى يصلح حاله ويتعافى من مرضه.

والواضح أننا لن نستطيع معالجة هذه المتلازمة الخطيرة، ونتمكن من القضاء على هذه الجائحة الفقهية الفتاكة، إلا بالعمل مع العاملين لإقامة دولة خلافة المسلمين الراشدة الثانية على منهاج النبوة، والموعودة من ربنا عز وجل، والمبشَّر بها من رسولنا الكريم صلوات الله وسلامه عليه. وبعدها نعلن للعالم أجمع خلوّ العالم الإسلامي من متلازمة التخبط الفقهي التي أصابت مؤسساتنا الدينية ومراجعنا الفقهية. عن أبي بن كعب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «بَشِّرْ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِالسَّنَاءِ وَالرِّفْعَةِ، وَالدِّينِ وَالنَّصْرِ وَالتَّمْكِينِ فِي الْأَرْضِ، فَمَنْ عَمِلَ مِنْهُمْ عَمَلَ الْآخِرَةِ لِلدُّنْيَا، لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْآخِرَةِ نَصِيبٌ» (رواه أحمد)

وحتى ذلك الحين، فإن من واجب العلماء الربانيين الذين يحترمون أنفسهم ويثمنون مواقعهم بين الناس أنهم ورثة النبي محمد ﷺ أن يكونوا من أولي البقية الذين ينهون الحكام عن فسادهم وإفسادهم، وأن يرفعوا عقائرهم مطالبين بالحكم بما أنزل الله ونبذ أحكام الطاغوت والجاهلية، وفي الوقت نفسه يسعون جاهدين لتوعية أمتهم، وإشاعة ثقافة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى يزحف الناس كالطوفان الهادر لهدم عروش الطواغيت، ومبايعة إمام يحكمهم بكتاب الله سبحانه وسنة نبيه ﷺ.

بقلم: الشيخ عصام عميرة - بيت المقدس/ فلسطين الأسيرة
إمام مسجد الرحمن وخطيبه (سابقا)

إن الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، هي وحدها القادرة على رعاية شؤون الناس، وإيجاد الحياة الكريمة الهانئة المطمئنة لهم، لأنها تأخذ معالجاتها من كتاب رب العالمين، وهدي النبي الكريم ﷺ، فاعملوا لإيجادها أيها المسلمون، حتى ترضوا ربكم، ويسعد عيشكم

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

imprimerie STAG